

إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الإمارات
دبي الوطني بالسعودية

إعداد/

رائد يوسف الغامدي

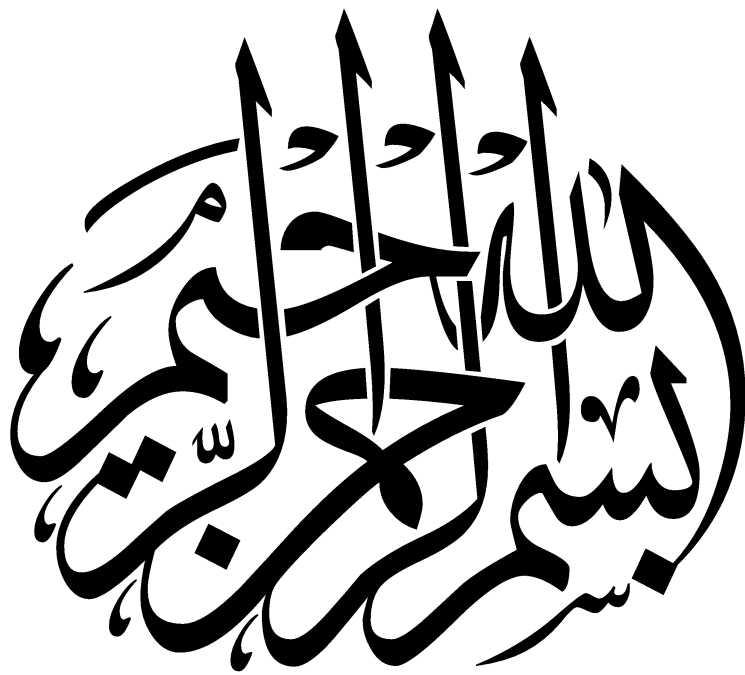
إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026



الإهداء

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات.

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى والدي العزيز، سندي وقُدوتي، الذي كان دعمه وتوجيهه بعد الله سببًا في

مواصلة الطريق.

وإلى والدتي الحبيبة، مصدر الدعاء والحنان، التي كان رضاها ودعاؤها زادًا لي في كل مرحلة.

وإلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا عونًا وسندًا، وشاركوا معي لحظات التعب والإنجاز.

وإلى أساتذتي الكرام، الذين كان لعلمهم وتوجيههم أثر في إتمام هذا العمل.

وإلى كل من دعم وساعد وشجع، ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة.

أهدي هذا العمل المتواضع، سائلًا الله أن يجعله علمًا نافعًا وعملاً مقبولًا.

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، له الفضل أولاً وآخراً، وله الشكر على ما يسّر وأعان ووفق حتى اكتمل هذا العمل.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى سعادة الدكتور الفیصل عبد الحمید حسن، وسعادة الدكتور فايز علي جراد، على ما قدماه من توجيه علمي ومتابعة كريمة وملاحظات بناءة أسهمت في إنجاز هذا البحث بالصورة المطلوبة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني خلال مراحل إعداد هذا العمل، وقدم لي عوناً أو نصحاً أو توجيهاً، فكان لذلك أثر طيب في تجاوز الصعوبات ومواصلة الإنجاز.

وأخص بالشكر أسرتي الكريمة، التي كانت بعد الله مصدر الدعم والتشجيع، بدعواتها الصادقة ووقوفها الدائم إلى جانبي.

كما لا أنسى زملائي وأصدقائي وكل من كان له أثر في هذا الجهد، وأسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل نافعا ومقبولا.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر الائتمان في كفاءة الأداء المصرفي في البنوك التجارية، من خلال دراسة تطبيقية على بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة، وركزت الدراسة على ثلاثة أبعاد رئيسة لإدارة مخاطر الائتمان، وهي: تحديد وقياس مخاطر الائتمان، ومتابعة ومراقبة مخاطر الائتمان، وأساليب الحد من مخاطر الائتمان والتقليل من آثارها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة مكونة من (75) مشاركاً من العاملين في البنك، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار الخطي البسيط، وقد أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق ممارسات إدارة مخاطر الائتمان جاء مرتفعاً، كما جاء مستوى كفاءة الأداء المصرفي مرتفعاً لدى أفراد العينة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وكفاءة الأداء المصرفي، كما ثبت وجود أثر دال لكل من تحديد وقياس المخاطر وأساليب الحد منها على كفاءة الأداء المصرفي، في حين لم يظهر أثر دال لعمليات المتابعة والمراقبة، وأوصت الدراسة بتطوير إجراءات التحليل الائتماني، وتعزيز آليات المتابعة، وتفعيل أنظمة الإنذار المبكر للحد من التعثر وتحسين كفاءة الأداء المصرفي.

الكلمات المفتاحية: إدارة مخاطر الائتمان، مخاطر الائتمان، البنوك التجارية، كفاءة الأداء المصرفي.

Abstract

This study aimed to identify the effect of credit risk management on banking performance efficiency in commercial banks, through an applied study on Emirates NBD Bank in Jeddah. The study focused on three main dimensions of credit risk management: identifying and measuring credit risk, monitoring and controlling credit risk, and methods of reducing credit risk and minimizing its effects.

The study adopted the descriptive analytical approach and used a questionnaire as the main tool for data collection from a sample of (75) participants working in the bank. The data were analyzed using SPSS through means, standard deviations, Pearson correlation coefficient, and simple linear regression analysis. The results showed that the level of applying credit risk management practices was high, and the level of banking performance efficiency among the sample members was also high.

The study found a positive statistically significant relationship between the efficiency of credit risk management and banking performance efficiency. It also found a statistically significant effect of both identifying and measuring risks and risk reduction methods on banking performance efficiency, while no significant effect was found for monitoring and controlling processes. The study recommended developing credit analysis procedures, strengthening monitoring mechanisms, and activating early warning systems to reduce default and improve banking performance efficiency.

Keywords: credit risk management, credit risk, commercial banks, banking performance efficiency.

قائمة الجداول

جدول (1) توزيع المشاركين حسب الجنس	43
جدول (2) توزيع المشاركين حسب العمر	43
جدول (3) توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي	45
جدول (4) توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة	45
جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور تحديد وقياس مخاطر الائتمان	47
جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان	48
جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور أساليب الحد من مخاطر الائتمان والتقليل من آثارها	49
جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور كفاءة الأداء المصرفي	50
جدول (9) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وكفاءة الأداء المصرفي	51
جدول (10) ملخص نموذج الانحدار لأثر تحديد وقياس مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي	51
جدول (11) تحليل التباين لنموذج أثر تحديد وقياس مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي	52
جدول (12) معاملات الانحدار لأثر تحديد وقياس مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي	52
جدول (13) ملخص نموذج الانحدار لأثر متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي	52
جدول (14) تحليل التباين لنموذج أثر متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي	53
جدول (15) معاملات الانحدار لأثر متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي	53
جدول (16) ملخص نموذج الانحدار لأثر أساليب الحد من مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي	53
جدول (17) تحليل التباين لنموذج أثر أساليب الحد من مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي	54
جدول (18) معاملات الانحدار لأثر أساليب الحد من مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي	54
جدول (19) معامل كرونباخ ألفا للمحاور الاستبيان	54

قائمة الأشكال

شكل (1) توزيع المشاركين حسب الجنس	43
شكل (2) توزيع المشاركين حسب العمر	44
شكل (3) توزيع المشاركين المؤهل العلمي	45
شكل (4) توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة	46

الفهرس

أ.....	البسملة
ب.....	الإهداء
ج.....	الشكر والتقدير
د.....	الملخص
1.....	المقدمة
2.....	مشكلة الدراسة
4.....	أهمية الدراسة
5.....	أهداف الدراسة
5.....	تساؤلات الدراسة
6.....	فروض الدراسة
6.....	الدراسات السابقة
13.....	مميزات الدراسة الحالية
14.....	نموذج الدراسة
14.....	المنطلقات النظرية للدراسة
16.....	المنهجية
17.....	مصادر البيانات
17.....	مجتمع البحث
17.....	عينة الدراسة
17.....	أداة البحث

18	 حدود البحث
19	 المبحث الأول: الائتمان في البنوك التجارية
19	 المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي
21	 المطلب الثاني: أهمية الائتمان في البنوك التجارية
22	 المطلب الثالث: أنواع الائتمان المصرفي
23	 أولاً: من حيث المدة
23	 ثانياً: من حيث الغرض
24	 ثالثاً: من حيث القرض أو المنتج
24	 رابعاً: من حيث القبول في السياسة الائتمانية
26	 المبحث الثاني: مخاطر الائتمان
26	 المطلب الأول: مفهوم مخاطر الائتمان
28	 المطلب الثاني: أسباب مخاطر الائتمان
28	 أولاً: أسباب متعلقة بالعميل
29	 ثانياً: أسباب متعلقة بالقطاع الاقتصادي
30	 ثالثاً: أسباب ناتجة عن الظروف العامة
31	 رابعاً: تداخل الأسباب وتراكمها
31	 المطلب الثالث: أنواع مخاطر الائتمان
31	 أولاً: المخاطر المباشرة المرتبطة بالعملية الائتمانية
32	 ثانياً: المخاطر الناشئة عن السياسة الائتمانية
33	 ثالثاً: المخاطر الناتجة عن الظروف العامة
33	 رابعاً: التداخل بين أنواع مخاطر الائتمان
34	 المبحث الثالث: سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية

المطلب الأول: السياسات الائتمانية ومعايير منح الائتمان	34
المكونات الرئيسية للسياسة الائتمانية	34
معايير منح الائتمان قبل الموافقة على التمويل	35
الضمانات والتسعير والتوثيق في قرار المنح	36
الموافقة والمتابعة بوصفهما امتدادًا لمعايير المنح	37
المطلب الثاني: تقييم الجدارة الائتمانية والضمانات	38
المطلب الثالث: متابعة التسهيلات الائتمانية والرقابة على مخاطر التعثر	40
أولاً: متابعة أوضاع العميل والتسهيل بعد المنح	40
ثانيًا: التقارير الدورية بوصفها أداة للإنذار المبكر	41
ثالثًا: المراجعة والرقابة المستمرة على جودة الائتمان	41
رابعًا: مؤشرات التعثر التي تستوجب التدخل	42
التحليل الإحصائي	43
المتغيرات الديموغرافية	43
حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية	47
اختبار الفرضيات	51
الاستنتاج العام	55
الخاتمة	60
المراجع والمصادر	62

المقدمة

تشهد البنوك التجارية في الوقت الحاضر بيئة عمل تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتغير، نتيجة التوسع في الأنشطة التمويلية، وتزايد المنافسة بين المؤسسات المصرفية، وارتفاع مستوى الترابط بين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي، وفي ظل هذا الواقع، أصبح النشاط الائتماني يمثل أحد أهم مجالات العمل المصرفي وأكثرها تأثيراً في ربحية البنك واستمراره، إذ تعتمد البنوك التجارية بدرجة كبيرة على منح الائتمان بوصفه مصدراً رئيساً للعائد، غير أن هذا النشاط، على الرغم من أهميته، يرتبط بجملة من المخاطر التي قد تنعكس بصورة مباشرة على استقرار البنك وكفاءة أدائه، وفي مقدمتها مخاطر الائتمان التي تنشأ عند احتمال عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته أو تأخره في السداد وفق الشروط المتفق عليها، ومن ثم لم تعد إدارة مخاطر الائتمان مجرد وظيفة رقابية محدودة، بل أصبحت عنصراً أساسياً في الاستراتيجية المصرفية الحديثة، لما لها من دور في حماية الأصول، وتعزيز جودة المحافظ الائتمانية، ودعم الاستقرار المالي للبنوك.

وتبرز أهمية إدارة مخاطر الائتمان في كونها تمثل الإطار الذي من خلاله تستطيع البنوك التعرف على المخاطر المحتملة المرتبطة بالتمويل، وقياسها وتحليلها واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد منها قبل تحولها إلى خسائر فعلية، فقرارات المنح الائتماني لم تعد قائمة فقط على الثقة أو الخبرة التقليدية، بل أصبحت تعتمد على أدوات تحليلية دقيقة تشمل دراسة الجدارة الائتمانية، وتقييم الضمانات، وتحليل التدفقات النقدية، ومتابعة السلوك الائتماني للعملاء، إلى جانب تطبيق سياسات رقابية تضمن حسن توزيع الائتمان وتقادي التركيز في قطاعات أو عملاء معينين، كما أن التطورات التنظيمية والرقابية التي يشهدها القطاع المصرفي عززت من أهمية هذا الجانب، إذ أصبحت الإدارة الفاعلة للمخاطر معياراً من معايير كفاءة البنك وقدرته على تحقيق التوازن بين الربحية والأمان.

كما أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وبين مستوى الأداء المالي والإداري في البنوك التجارية، فكلما كانت سياسات المنح والمتابعة والرقابة أكثر إحكاماً، انخفضت احتمالات التعثر، وتحسنت جودة الأصول، وارتفعت قدرة البنك على مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية، كما أظهرت العديد من الدراسات التطبيقية أن ضعف التقدير الائتماني أو قصور المتابعة اللاحقة قد يؤديان إلى ارتفاع الديون المتعثرة وتآكل الأرباح وتراجع كفاءة الأداء المؤسسي، وفي المقابل، فإن تبني أساليب حديثة في إدارة المخاطر يسهم في تعزيز كفاءة القرار الائتماني، ورفع درجة الانضباط الداخلي، وتطوير قدرة البنك على التعامل مع المتغيرات المحيطة بصورة أكثر مرونة وفاعلية.

وانطلاقاً من هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتبلي حاجة علمية وعملية لفهم واقع إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية داخل البيئة المصرفية السعودية، من خلال التطبيق على بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة، ويعد اختيار هذا البنك مبرراً بالنظر إلى مكانته في السوق المصرفية، وتنوع خدماته الائتمانية، وارتباطه ببيئة مصرفية تنافسية تتطلب قدرًا عاليًا من الكفاءة في إدارة المخاطر. ويسعى البحث إلى دراسة العلاقة بين آليات إدارة مخاطر الائتمان المطبقة داخل البنك وبين مستوى كفاءة الأداء المصرفي، مع الوقوف على الإجراءات المتبعة في التقييم والمنح والمتابعة، واستكشاف ما قد يواجه هذه العملية من تحديات تنظيمية أو فنية أو بشرية، وصولاً إلى تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تسهم في دعم الممارسات المصرفية وتعزيز جودة الإدارة الائتمانية في البنوك التجارية.

مشكلة الدراسة

في ظل التوسع المستمر في النشاط الائتماني الذي تمارسه البنوك التجارية، أصبحت مخاطر الائتمان من أكثر أنواع المخاطر تأثيراً على سلامة العمل المصرفي، نظراً لما قد يترتب عليها من تعثر في السداد، وارتفاع في القروض غير العاملة، وانعكاسات سلبية على الربحية والسيولة وكفاءة الأداء، ومع أن البنوك

التجارية تدرك أهمية هذا النوع من المخاطر، فإن التعامل معه لا يزال يواجه تحديات متباينة تتعلق بدقة التقييم الائتماني، وكفاءة أنظمة المتابعة والرقابة، ومدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المنظمة لعملية المنح الائتماني.

ورغم الاهتمام المتزايد بإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية التي تكشف واقع إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في السوق السعودية، ولا سيما على مستوى الفروع أو البنوك التي تمارس نشاطاً ائتمانياً متنوعاً في بيئة تتسم بالمنافسة وتسارع المتغيرات الاقتصادية، فبعض البنوك قد تمتلك سياسات واضحة لإدارة المخاطر، إلا أن درجة فاعلية تطبيقها على أرض الواقع قد تختلف بحسب طبيعة الهيكل الإداري، ومستوى التأهيل المهني، وكفاءة أدوات التحليل والمتابعة المستخدمة.

كما أن القصور في إدارة مخاطر الائتمان قد ينعكس في صور متعددة، مثل ضعف جودة القرارات الائتمانية، أو تزايد حالات التعثر، أو انخفاض كفاءة المتابعة الدورية للعملاء، أو عدم كفاية الضمانات والاحتياطات المتخذة عند المنح، وتزداد أهمية دراسة هذه الإشكالية في بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة بوصفه نموذجاً تطبيقياً يمكن من خلاله الوقوف على واقع الممارسات الائتمانية، ومدى إسهام إدارة مخاطر الائتمان في دعم كفاءة الأداء المصرفي، ومن هنا يسعى هذا البحث إلى معالجة هذه المسألة من خلال دراسة تطبيقية تكشف طبيعة العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وكفاءة الأداء، وتوضح أبرز الجوانب التي تحتاج إلى تطوير أو تعزيز.

وعليه، تتم صياغة السؤال الرئيس للدراسة على النحو الآتي:

ما مدى تأثير إدارة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء في بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة؟

أهمية الدراسة

• الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في تناولها لموضوع إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، وهو من الموضوعات ذات الصلة المباشرة بكفاءة العمل المصرفي واستقراره، نظرًا لارتباط النشاط الائتماني بجانب كبير من أرباح البنوك، وفي الوقت نفسه بكونه من أكثر الأنشطة عرضة للمخاطر، وتتبع القيمة التطبيقية للبحث من كونه يركز على بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة بوصفه نموذجًا تطبيقيًا، بما يساعد على الوقوف على واقع الممارسات المتبعة في إدارة مخاطر الائتمان، ومدى فاعليتها في الحد من التعثر وتحسين جودة القرارات الائتمانية.

• الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إسهامها في إثراء الجانب المعرفي المتعلق بإدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، من خلال ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي في بيئة مصرفية قريبة من الواقع السعودي، كما تسعى الدراسة إلى توضيح المفاهيم المرتبطة بالمخاطر الائتمانية، وأسس تقييمها وتحليلها وأساليب التخفيف منها، بما يعزز الفهم العلمي لهذا المجال ويدعم الباحثين في الدراسات اللاحقة، وتكتسب الدراسة أهميتها أيضًا من تركيزها على تطبيق موضوع إدارة مخاطر الائتمان على بنك تجاري عامل في مدينة جدة، وهو ما يمنحها بعدًا ميدانيًا يمكن أن يسهم في سد جانب من النقص في الدراسات التطبيقية المتخصصة على مستوى البنوك التجارية العاملة في البيئة المحلية.

أهداف الدراسة

- التعرف على واقع إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، وبيان مدى إسهامها في دعم كفاءة الأداء المصرفي
- التعرف على واقع إدارة مخاطر الائتمان المطبقة في بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة.
- بيان مدى كفاءة الإجراءات المتبعة في التعرف على المخاطر الائتمانية وتقييمها وتحليلها.
- الوقوف على أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المستخدمة داخل البنك ومدى فاعليتها.
- تحليل العلاقة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وجودة القرارات الائتمانية في البنك.
- استكشاف أثر إدارة مخاطر الائتمان في الحد من التعثر ودعم كفاءة الأداء المصرفي.
- التعرف على أبرز التحديات التنظيمية أو الفنية أو البشرية التي قد تواجه إدارة مخاطر الائتمان في البنك.

تساؤلات الدراسة

ما مدى إسهام إدارة مخاطر الائتمان في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي في بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، هي:

- ما واقع إدارة مخاطر الائتمان في بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة؟
- إلى أي حد تسهم إجراءات تقييم وتحليل مخاطر الائتمان في تحسين جودة القرار الائتماني؟
- ما مدى فاعلية أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المطبقة في البنك؟
- ما العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وبين كفاءة الأداء المصرفي في البنك؟
- ما أبرز الصعوبات التي قد تحد من فعالية إدارة مخاطر الائتمان في البنك؟

فروض الدراسة

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وبين كفاءة الأداء المصرفي في بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمليات تحديد وقياس مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي في بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمليات متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي في بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأساليب الحد من مخاطر الائتمان والتقليل من آثارها على كفاءة الأداء المصرفي في بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة.

الدراسات السابقة

النويران (2021) إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، هدفت الدراسة إلى بيان واقع إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي، مع إجراء مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في هذا المجال، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (320) مستجيباً من العاملين في إدارات مخاطر الائتمان في أربعة بنوك سعودية، هي: البنك الأهلي التجاري، وبنك الرياض، وبنك البلاد، ومصرف الراجحي، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتحليلها، وفي تقييم هذه المخاطر، وفي مستوى استخدام أساليب التخفيف منها، كما أظهرت النتائج أن البنوك التقليدية أكثر إدراكاً لمخاطر الائتمان، في حين كانت البنوك الإسلامية أكثر كفاءة في تقييمها وتحليلها وأكثر استخداماً لأساليب التخفيف، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز اهتمام

البنوك السعودية بتوفير إطار متكامل لإدارة المخاطر بالاعتماد على أساليب حديثة تتلاءم مع التغيرات المستمرة في البيئة المصرفية.

بن عياد (2023) إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم، تناولت الدراسة موضوع إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية من خلال التطبيق على البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم، وهدفت إلى إبراز أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في حماية البنك والحد من آثار المخاطر المرتبطة بالنشاط الائتماني، واتخذت الدراسة طابع دراسة الحالة، حيث جمعت بين الجانب النظري المتعلق بمفهوم مخاطر الائتمان وأسبابها وطرق تحليلها وتقييمها، وبين الجانب التطبيقي المرتبط بواقع الممارسات داخل البنك محل الدراسة، كما ركزت على بيان أثر التقنيات المستخدمة في تقييم المخاطر الائتمانية، وأهمية المتابعة والرقابة في الحد من التعثر، وتقيد هذه الدراسة في إبراز الجانب التطبيقي لإدارة مخاطر الائتمان داخل بنك تجاري، وفي بيان دور الإجراءات التحليلية والرقابية في دعم القرار الائتماني والحد من الخسائر المحتملة.

حفيان (2012) إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية: دراسة استبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012، ركزت الدراسة على كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، من خلال عرض مفاهيم المخاطر التي تواجه النشاط المصرفي، وبيان الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها بالنسبة للبنوك، إلى جانب توضيح المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تستند إليها البنوك في إدارة هذا النوع من المخاطر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة في الجانب الميداني، إذ أجرت دراسة استبائية على مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة، كما تناولت في جانبها التطبيقي أطر التنظيم الاحترازي، وتصنيفات الديون، وأدوات تجميع البيانات وتحليلها، وتقيد هذه الدراسة في دعم الجانب المنهجي للبحث، خاصة فيما

يتعلق باستخدام الاستبانة في دراسة واقع إدارة مخاطر الائتمان، وربط ذلك ببيئة العمل المصرفي وإجراءات التنظيم والرقابة،

إبداع (2020) أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي بأبعاده المتمثلة في نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية، ومخصص خسائر التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات، على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية بأبعاده المتمثلة في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمعها في جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها (13) بنكاً، مع استبعاد البنوك الإسلامية بسبب اختلاف طبيعة بياناتها، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، وأوصت بوضع سياسة فعالة في منح الائتمان تحقق التوازن بين زيادة الأرباح وخفض مخاطر عدم السداد، إلى جانب تطوير آليات مدروسة لتصنيف المخاطر الائتمانية داخل كل بنك بما يسهم في الحد من تعثر العملاء وتحسين الأداء المالي،

الفواز، تركي مجحم (2016) إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن، تناولت الدراسة المقارنة بين عمليات إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن، بهدف الكشف عن أوجه الاختلاف في فهم المخاطر الائتمانية وتقييمها وتحليلها وممارسات إدارتها، واعتمدت الدراسة التحليل الوصفي، واستخدمت (180) استبانة وُجّهت إلى إدارات مخاطر الائتمان في (13) بنكاً تجارياً و(3) بنوك إسلامية في الأردن، وأظهرت النتائج أن هناك فروقاً واضحة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتقييمها وتحليلها، كما بينت أن البنوك الإسلامية أكثر حساسية لعملية إدارة مخاطر الائتمان، وأوصت الدراسة بتهيئة بيئة مناسبة لإدارة هذه المخاطر،

وبخاصة في البنوك التقليدية، من خلال تحفيز مجالس الإدارة لاعتماد سياسات واستراتيجيات ائتمانية واضحة، والتأكد من سلامة عملية منح الائتمان، والحفاظ على إدارة ملائمة للمحفظة الائتمانية في ضوء القياس والمراقبة والرقابة الكافية على المخاطر.

بن سمية عزيزة (2011) إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، تناولت هذه الدراسة موضوع مخاطر الائتمان بوصفه من أكبر التحديات التي تواجه البنوك التجارية في أداء دورها داخل البيئة المصرفية الحديثة، وهدفت إلى تسليط الضوء على أخطار الائتمان المصرفي وبيان أهمية تبني سياسة واضحة لمواجهتها والحد من آثارها، وقد ركزت الدراسة على الجانب النظري من خلال عرض مفهوم مخاطر الائتمان وأسبابها وأهميتها بالنسبة للبنوك التجارية، مع التأكيد على أن إدارة هذه المخاطر أصبحت ضرورة أساسية في ظل اقتصاد يقوم على المنافسة وقوى السوق، وتفيد هذه الدراسة في دعم الإطار النظري للبحث، ولا سيما فيما يتعلق بتأصيل مفهوم إدارة مخاطر الائتمان وإبراز ضرورتها في حماية البنوك التجارية من الخسائر المحتملة.

خوبيزي مريم (2018) إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقاً لمعايير الرقابة المصرفية، هدفت هذه الدراسة إلى بحث واقع إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية في ضوء معايير الرقابة المصرفية واتفاقيات بازل، مع بيان الآليات والمناهج المستخدمة في تسيير هذه المخاطر ومدى تقاربها مع القواعد الاحترازية الدولية، وقد ركزت الدراسة على الجوانب التنظيمية والرقابية، فعرضت المؤسسات المسؤولة عن إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري، مثل اللجنة المصرفية ومركزية المخاطر ومركزية عوارض الدفع وصندوق ضمان الودائع، كما تناولت إجراءات تصنيف القروض، واستخدام اختبارات الضغط، ومعايير السيولة والملاءة، وانتهت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر الائتمانية في

البنوك تركز بصورة أساسية على تصنيف القروض وتحديد مستويات المخاطر المحتملة وفق معطيات تتعلق بالعملاء والعمليات الائتمانية، بما يساعد على تجنب المخاطر الناجمة عن منح الائتمان،

Bhattarai (2019) Effect of Credit Risk Management on Financial

Performance of Commercial Banks in Nepal، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر إدارة مخاطر

الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في نيبال، واعتمدت على بيانات بانل متوازنة لعشرة بنوك تجارية خلال الفترة 2001-2016 بعدد 160 مشاهدة، واستخدمت العائد على الأصول مؤشراً للأداء المالي، وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي وكل من نسبة كفاية رأس المال، ونسبة القروض غير العاملة، ونسبة جودة الإدارة، في حين لم يظهر أثر معنوي لكل من نسبة الائتمان إلى الودائع والحساسية للمخاطر، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الممارسات العلمية في تحليل الائتمان وإدارة القروض والحد من القروض المتعثرة لما لها من أثر سلبي على الأداء المالي للبنوك التجارية.

Von Tamakloe, Boateng, Mensah, and Maposa (2023) Impact of Risk

Management on the Performance of Commercial Banks in Ghana: A Panel

Regression Approach، تناولت الدراسة أثر إدارة المخاطر على أداء البنوك التجارية في غانا، مع

التركيز على عدد من أبعاد المخاطر، ومنها مخاطر الائتمان، والسيولة، والمخاطر التشغيلية، والإدارة الكلية للمخاطر، واعتمدت الدراسة أسلوب الانحدار باستخدام بيانات بانل بهدف قياس أثر هذه المتغيرات على أداء البنوك التجارية، وتفيد هذه الدراسة في دعم البعد التحليلي في الدراسة الحالية، لأنها تربط بين إدارة المخاطر بوجه عام والأداء المصرفي، وتؤكد أن تقييم أثر مخاطر الائتمان داخل البنوك التجارية يمثل جزءاً أساسياً من تفسير تفاوت الأداء بين البنوك.

ALrfai, Hanandeh, Alnimer, and Alshirah (2022) Empirical Examination of

Credit Risk Determinant of Commercial Banks in Jordan

محددات مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، مع دمج العوامل الخاصة بالبنك والعوامل الاقتصادية الكلية ضمن نموذج التحليل، واعتمدت الدراسة على بيانات متوازنة خلال الفترة 2008-2019، وانتهت إلى أن مخاطر الائتمان ترتبط بعدد من المتغيرات الاقتصادية، ومن أبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر وفجوة الناتج، وتفيد هذه الدراسة في الإطار النظري والتطبيقي معاً، لأنها تبين أن إدارة مخاطر الائتمان لا تتوقف عند حدود السياسات الداخلية للبنك، بل تتأثر أيضاً بعوامل اقتصادية كلية ينبغي مراعاتها عند تحليل المخاطر الائتمانية.

Nguyen and Duong (2021) The Impact of Credit Risk on the Financial

Stability of Commercial Banks in Vietnam

على الاستقرار المالي للبنوك التجارية في فيتنام، واعتمدت على بيانات 27 بنكاً تجارياً خلال الفترة 2010-2019، واستخدمت مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المالي مع تطبيق أسلوب GMM الديناميكي، وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي للقروض غير العاملة على الاستقرار المالي، بمعنى أن ارتفاع القروض المتعثرة يرتبط بانخفاض مستوى الاستقرار المالي للبنوك، كما بينت الدراسة أن بعض المتغيرات الخاصة بالبنك، مثل نسبة حقوق الملكية إلى الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وحجم البنك، إلى جانب بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، تؤثر كذلك في الاستقرار المالي.

التعقيب على الدراسات السابقة

أوضحت الدراسات السابقة وجود اتفاق واضح على أن إدارة مخاطر الائتمان تمثل عنصراً جوهرياً في دعم سلامة العمل المصرفي وتعزيز كفاءة الأداء داخل البنوك التجارية، إذ بينت دراسة النويران (2021)

ودراسة الفواز وعربيات وداود (2016) أن فاعلية إدارة مخاطر الائتمان لا تتوقف عند مجرد وجود سياسات ائتمانية، بل ترتبط بدرجة فهم المخاطر وتحليلها وتقييمها واستخدام أساليب التخفيف منها، كما كشفت هاتان الدراستان عن وجود فروق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مستوى إدراك المخاطر وآليات التعامل معها، بما يدل على أن طبيعة البيئة المصرفية ونمط العمل البنكي يؤثران في كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية.

وتتقاطع هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة بن عياد (2023) ودراسة حفيان (2012)، إذ ركزتا على الجانب التطبيقي والإجرائي لإدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، وأبرزتا أهمية المتابعة والرقابة والتحليل المستمر للملفات الائتمانية في الحد من التعثر وتقوية القرار الائتماني، كما أسهمت دراسة بن سمية عزيزة (2011) في تأصيل الإطار النظري للموضوع، من خلال تأكيدها أن مخاطر الائتمان تعد من أبرز التحديات التي تواجه البنوك التجارية، وأن مواجهتها تستلزم سياسة واضحة وإدارة واعية تستند إلى أسس علمية وتنظيمية دقيقة.

ومن جهة أخرى، أظهرت بعض الدراسات اهتمامًا بربط إدارة مخاطر الائتمان بالمخرجات المالية والأدائية للبنوك، وهو ما تجسد بوضوح في دراسة إبداع (2020) ودراسة Bhattarai (2019)، حيث أكدتا وجود أثر ذي دلالة لإدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية، سواء من خلال مؤشرات الربحية أو من خلال نسب القروض غير العاملة وكفاية رأس المال وجودة الإدارة، كما دعمت دراسة Nguyen and Duong (2021) هذا الاتجاه عندما بينت أن ارتفاع القروض المتعثرة ينعكس سلبًا على الاستقرار المالي للبنوك، وهو ما يوسع فهم أثر مخاطر الائتمان من مجرد تأثيرها على الربح إلى تأثيرها في سلامة البنك واستدامته المالية.

وفي سياق متصل، تميزت بعض الدراسات بالتركيز على العوامل التنظيمية والرقابية والاقتصادية المؤثرة في إدارة مخاطر الائتمان، إذ أوضحت دراسة خوبيزي مريم (2018) أهمية المعايير الرقابية والمناهج الاحترازية في ضبط المخاطر الائتمانية والسيولة، وربطت بين إدارة المخاطر وبين متطلبات الرقابة المصرفية واتفاقيات بازل، كما بينت دراسة ALrfai وآخرين (2022) أن مخاطر الائتمان لا تتحدد فقط بعوامل داخلية مرتبطة بالبنك، بل تتأثر أيضًا بمتغيرات اقتصادية كلية، الأمر الذي يدل على أن كفاءة إدارة المخاطر تتطلب رؤية شاملة تجمع بين التحليل الداخلي ومراعاة ظروف البيئة الاقتصادية المحيطة، ويعزز هذا المعنى ما توصلت إليه دراسة Von Tamakloe وآخرين (2023) من أن إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة تعد مدخلًا أساسيًا لتفسير تفاوت الأداء بين البنوك التجارية.

ورغم هذا الاتفاق العام بين الدراسات على الأهمية الكبيرة لإدارة مخاطر الائتمان، فإنها اختلفت في نطاقها ومداخلها؛ فبعضها ركز على المقارنة بين أنواع البنوك، وبعضها تناول الأثر المالي، في حين اتجه بعضها الآخر إلى البعد الرقابي أو المحددات الاقتصادية، كما أن عددًا من الدراسات انصب على بيانات مصرفية عربية وأجنبية متعددة مثل السعودية والأردن والجزائر ونيبال وغانا وفيتنام، وهو ما يمنح الموضوع ثراءً علميًا، لكنه في الوقت نفسه يكشف محدودية الدراسات التطبيقية التي تتناول بنكًا تجاريًا بعينه داخل البيئة المحلية لمدينة جدة.

مميزات الدراسة الحالية

تتميز الدراسة الحالية بتناولها موضوع إدارة مخاطر الائتمان بوصفه من الموضوعات المهمة في العمل المصرفي، لما له من أثر في جودة القرارات الائتمانية وكفاءة الأداء، كما تتميز بطابعها التطبيقي من خلال تركيزها على بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة، مما يمنحها ارتباطًا مباشرًا بالواقع المصرفي المحلي، وتبرز أهميتها كذلك في ربطها بين إدارة مخاطر الائتمان وكفاءة الأداء المصرفي، بما يساعد

على تحليل العلاقة بينهما بصورة عملية قابلة للقياس، كما يمكن أن تسهم نتائجها في تقديم توصيات مفيدة لتطوير السياسات الائتمانية وتعزيز كفاءة العمل داخل البنوك التجارية.

نموذج الدراسة

يهدف هذا النموذج إلى دراسة مدى إسهام إدارة مخاطر الائتمان في تحسين كفاءة الأداء المصرفي في البنوك التجارية، وذلك من خلال التطبيق العملي على بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة.

• المتغير المستقل: إدارة مخاطر الائتمان

• المتغير التابع: كفاءة الأداء المصرفي

المنطلقات النظرية للدراسة

أولاً: مفهوم إدارة مخاطر الائتمان

تعد إدارة مخاطر الائتمان من المفاهيم الأساسية في العمل المصرفي، لأنها تمثل الإطار الذي تعتمد عليه البنوك في التعرف على المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان، وتحليلها، وقياسها، ومراقبتها، ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من آثارها المحتملة، ولا تقتصر هذه الإدارة على مرحلة منح التمويل، بل تمتد إلى ما بعده من خلال المتابعة المستمرة للمراكز الائتمانية للعملاء والتأكد من بقاء المخاطر ضمن الحدود المقبولة، وعليه، فإن إدارة مخاطر الائتمان تعبر عن عملية منظمة تهدف إلى حماية البنك من الخسائر الناتجة عن التعثر، وتعزيز سلامة قراراته الائتمانية وكفاءة أدائه المصرفي (النويران، 2021).

ثانياً: مفهوم مخاطر الائتمان

يقصد بمخاطر الائتمان احتمال إخفاق العميل المقترض في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في المواعيد المحددة أو وفق الشروط المتفق عليها، سواء تعلق ذلك بأصل الدين أو عوائده أو أي التزامات مالية أخرى، وترتبط هذه المخاطر مباشرة بالطرف المقابل في العملية الائتمانية، من حيث ملاءته المالية وقدرته على السداد

واستقراره الاقتصادي، كما أن هذه المخاطر لا تقتصر على حالة الامتناع الكامل عن السداد، بل تشمل أيضًا التأخر في الوفاء أو تدهور الوضع المالي للعميل بما يهدد استرداد البنك لحقوقه (خوبيزي، 2018).

ثالثًا: البنوك التجارية وطبيعة النشاط الائتماني فيها

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تتولى قبول الودائع من الأفراد والهيئات، وتستخدم هذه الودائع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية وتقديم مختلف الخدمات المصرفية، بهدف تحقيق الربح وخدمة النشاط الاقتصادي، وتكتسب هذه البنوك أهميتها من كونها الوسيط الرئيس بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب الاحتياجات التمويلية، وهو ما يجعل النشاط الائتماني من أبرز وظائفها وأكثرها تأثيرًا في نتائجها المالية، ولهذا فإن كفاءة البنوك التجارية ترتبط بدرجة كبيرة بمدى قدرتها على إدارة محافظها الائتمانية وضبط المخاطر الناشئة عنها (بن عياد، 2023).

رابعًا: صور مخاطر الائتمان

تأخذ مخاطر الائتمان عدة صور، فقد ترتبط بالعميل ذاته من حيث سمعته الائتمانية وملاءته المالية وقدرته على إدارة أمواله، وقد ترتبط بالقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه، أو بطبيعة المشروع الممول، أو بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية والقانونية التي تؤثر في قدرة العملاء على السداد، كما قد تنشأ المخاطر بسبب أخطاء البنك نفسه، مثل ضعف التحليل الائتماني أو قصور المتابعة أو عدم كفاية المعلومات المتاحة عند منح القرض، وهذا التعدد في صور المخاطر يفسر الحاجة إلى إدارة دقيقة وشاملة لا تقتصر على جانب واحد من العملية الائتمانية (بن عياد، 2023).

خامسًا: قياس مخاطر الائتمان وتحليلها

يعتمد قياس مخاطر الائتمان على مجموعة من الأدوات والأساليب التي تساعد البنك على تقدير درجة الخطر قبل منح الائتمان وبعده، ومن أبرز هذه الأساليب التحليل المالي للقوائم والبيانات المحاسبية الخاصة بالعميل، واستخدام النسب المالية، وتحليل السيولة والمديونية والربحية، إلى جانب دراسة القدرة على السداد

وكفاءة التحصيل، وتكمن أهمية هذه الأدوات في أنها توفر أساسًا موضوعيًا لاتخاذ القرار الائتماني، وتساعد في الكشف المبكر عن مواطن الضعف أو الاحتمالات التي قد تقود إلى التعثر، بما يدعم سلامة المنح الائتماني ويقلل من التعرض للخسائر (خوبيزي، 2018).

سادسًا: الرقابة والمتابعة الائتمانية

لا تتحقق فاعلية إدارة مخاطر الائتمان بمجرد دراسة طلب التمويل ومنحه، بل تتطلب وجود رقابة مستمرة ومتابعة منتظمة لأوضاع العملاء والتسهيلات الممنوحة لهم، وتشمل هذه المتابعة التأكد من التزام العميل بشروط التمويل، ورصد أي تغيرات في مركزه المالي، ومراجعة الضمانات، ومراقبة مؤشرات التعثر أو التراجع في قدرته على السداد، كما تسهم الرقابة الداخلية والتقارير الدورية وأنظمة التصنيف الائتماني في إبقاء المخاطر تحت السيطرة، وتوفير معلومات مبكرة تساعد البنك على التدخل في الوقت المناسب قبل تفاقم المشكلة (النويران، 2021).

المنهجية

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع، إذ يتيح هذا المنهج تناول واقع إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية من خلال الوصف الدقيق لممارساتها، ثم تحليل أثرها في كفاءة الأداء المصرفي داخل البنك محل الدراسة، ويساعد هذا المدخل على فهم العلاقة بين الإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر الائتمانية وبين مستوى الكفاءة في العمل المصرفي، استنادًا إلى بيانات ميدانية يتم جمعها من العاملين في البيئة المصرفية نفسها.

وفي الجانب التطبيقي، تم استخدام أسلوب المسح الميداني عبر استبانة صممت خصيصًا لهذا الغرض، ووجهت إلى عدد من موظفي بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة، كما روعي عند اختيار المشاركين أن تشمل العينة مستويات وظيفية وإدارية متنوعة، بما يحقق قدرًا مناسبًا من التمثيل لوجهات النظر المختلفة داخل البنك.

مصادر البيانات

- **المصادر الثانوية:** تم الرجوع إلى عدد من الكتب العربية والأجنبية، والبحوث العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، والدوريات المتخصصة، إلى جانب الدراسات السابقة المرتبطة بإدارة مخاطر الائتمان والعمل المصرفي، وذلك للاستفادة منها في بناء الإطار النظري وصياغة الخلفية العلمية للدراسة.
- **المصادر الأولية:** تمثلت في البيانات التي جُمعت ميدانيًا من خلال الاستبانة، والتي هدفت إلى التعرف على آراء أفراد العينة حول مستوى إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في كفاءة الأداء المصرفي داخل بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة.

مجتمع البحث

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الإدارات المرتبطة بالنشاط الائتماني والمصرفي في بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة، باعتبارهم الأقدر على تقديم تصورات واقعية عن آليات إدارة المخاطر الائتمانية، ومدى انعكاس تلك الآليات على جودة الأداء داخل البنك.

عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على عينة من موظفي بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة، بلغ عددها (75) مشاركًا من العاملين في أقسام ومستويات وظيفية مختلفة، بما يتيح قدرًا مناسبًا من التنوع في استجابات أفراد العينة، ويساعد على الوصول إلى نتائج أكثر دقة وشمولًا في ضوء طبيعة موضوع الدراسة وحدودها.

أداة البحث

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وقد أُعدت بما يتفق مع أهداف الدراسة وفرضياتها، بحيث تقيس اتجاهات أفراد العينة نحو أثر إدارة مخاطر الائتمان في كفاءة الأداء المصرفي. وصيغت فقرات الأداة وفق مقياس ليكرت الخماسي، بما يساعد على تحديد درجة موافقة المشاركين على العبارات المطروحة. وقد اشتملت الاستبانة على أربعة محاور رئيسة، هي:

- المحور الأول: إجراءات تحديد وقياس مخاطر الائتمان
- المحور الثاني: إجراءات متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان
- المحور الثالث: الوسائل المستخدمة في الحد من مخاطر الائتمان
- المحور الرابع: كفاءة الأداء المصرفي.

وللتحقق من مدى ثبات الأداة، تم حساب معامل الاتساق الداخلي باستخدام كرونباخ ألفا، للتأكد من تجانس الفقرات وملاءمتها لقياس المحاور التي وضعت من أجلها.

أما في معالجة البيانات، تم اللجوء إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار لقياس أثر إدارة مخاطر الائتمان في كفاءة الأداء المصرفي، كذلك ستستخدم اختبارات T-Test وتحليل التباين الأحادي ANOVA للكشف عن الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعاً لبعض المتغيرات الشخصية والوظيفية.

حدود البحث

1. **الحدود الموضوعية:** تنحصر الدراسة في بحث أثر إدارة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي في البنوك التجارية.
2. **الحدود المكانية:** يقتصر التطبيق الميداني على بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة.
3. **الحدود الزمانية:** أُجريت الدراسة خلال النصف الأول من العام 2026.

المبحث الأول: الائتمان في البنوك التجارية

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

يُعد الائتمان المصرفي من المفاهيم الأساسية في النشاط البنكي، لأنه يرتبط مباشرة بالوظيفة الرئيسة التي تؤديها البنوك التجارية في توظيف الأموال وتحقيق العائد، فالإقراض يمثل النشاط الرئيس لعمل البنوك، وتظهر هذه الحقيقة من خلال ما تشكله القروض عادة من نسبة كبيرة من إجمالي توظيفات البنوك، وهو ما ينعكس على الإيرادات وعلى سلامة المركز المالي للبنك في الوقت نفسه، لذلك لا ينظر إلى الائتمان المصرفي بوصفه مجرد وسيلة لتحقيق الربح، بل بوصفه نشاطاً محورياً تتحدد من خلاله كفاءة البنك في استثمار أمواله وقدرته على الاستمرار وتحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة، كما أن الأهمية الكبيرة لمحفظة القروض تجعل أي خلل في منح الائتمان أو متابعته مؤثراً بصورة مباشرة في سلامة البنك وامتانه، وهو ما يفسر المكانة المركزية لهذا المفهوم في الأدبيات المصرفية والمالية (الكراسنة، 2013).

ويقوم الائتمان المصرفي في جوهره على فكرة تقديم قيمة مالية حاضرة مقابل استردادها في المستقبل، ولذلك ورد أنه "مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة"، وهو طرح يبرز العنصر الزمني باعتباره أحد المرتكزات الأساسية للعملية الائتمانية، لأن البنك حين يمنح العميل مبلغاً من المال أو يضع تحت تصرفه تسهلاً مالياً فإنه لا يسترده فوراً، بل ينتظر إلى أجل لاحق وفق شروط يتم الاتفاق عليها مسبقاً، كما ورد أيضاً أنه "مبلغ من المال يضعه البنك تحت تصرف العميل وذلك لغرض محدد ومعلوم مقابل تعهد من العميل بإرجاع المال بوقت محدد"، وهو ما يبين أن العملية لا تقتصر على منح المال فحسب، وإنما تتضمن تخصيص هذا المال لغرض معلوم وارتباطه بالتزام واضح بالسداد في وقت محدد، وورد كذلك أنه "الثقة التي يوليها المصرف لجهة ما بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد بشروط محددة لقاء عائد مادي متفق عليه وضمانات"، وبذلك تضاف إلى عنصري المال والأجل فكرة الثقة الائتمانية التي يقوم عليها قرار البنك في المنح، لأن البنك لا يقدم التمويل إلا بعد تقدير قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته،

وفي إطار من الشروط والضمانات التي تكفل حماية حقه وتحد من احتمال التعثر أو عدم السداد (النويران، 2021).

ومن خلال هذه المضامين يمكن النظر إلى الائتمان المصرفي على أنه تصرف مالي ومصرفي منظم، يضع البنك بموجبه مبلغًا من المال أو تسهيلًا ماليًا تحت تصرف العميل لفترة زمنية محددة ولغرض معين، استنادًا إلى الثقة في قدرته على السداد، مقابل عائد يتفق عليه الطرفان، وفي ظل وجود شروط وضمانات تحكم هذه العلاقة وتحفظ حقوق البنك، وبهذا المعنى فإن الائتمان المصرفي لا يقتصر على صورة القرض النقدي المباشر، بل يشمل مختلف التسهيلات التي يتيحها البنك للعميل متى توافرت فيها عناصر القيمة الحالية، والأجل، والثقة، والعائد، والضمان، كما يتبين أن الائتمان المصرفي يركز على عناصر مترابطة تتمثل في وجود مبلغ أو منفعة مالية، ووجود مدة زمنية تفصل بين المنح والسداد، وقيام الثقة الائتمانية، وتحديد الغرض من الاستخدام، ووجود التزام برد المال، فضلًا عن اقتران العملية بعائد وضمانات مناسبة (النويران، 2021).

وتتضح أهمية هذا المفهوم أكثر إذا نظر إليه من زاوية الوظيفة الاقتصادية للبنوك التجارية، لأن الائتمان يمثل الأداة التي تنتقل بها الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب الحاجة إلى التمويل، وبذلك يسهم البنك في تحريك النشاط الاقتصادي وتمويل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك المنظم، ولهذا فإن الائتمان المصرفي يجسد الدور الوسيط للبنك بين المدخرين والمستثمرين، ويعكس قدرته على تحويل الأموال المودعة لديه إلى استخدامات منتجة ومربحة، غير أن هذه الأهمية نفسها تجعل الائتمان مجالًا حساسًا يحتاج إلى ضوابط دقيقة، لأن اتساع حجم القروض داخل موجودات البنك يجعل أثرها بالغًا في الإيرادات وفي مستوى المخاطر في آن واحد، ومن ثم فإن تناول الائتمان المصرفي يعد مدخلًا أساسيًا لفهم ما يرتبط به لاحقًا

من مخاطر ائتمانية وسياسات منح وضوابط رقابة وإجراءات متابعة داخل البنوك التجارية (الكراسنة، 2013).

المطلب الثاني: أهمية الائتمان في البنوك التجارية

تظهر أهمية الائتمان في البنوك التجارية من كونه النشاط الذي يشغل موقعًا محوريًا في هيكل العمل المصرفي، إذ يرتبط مباشرة بتوظيف الأموال وتحقيق العائد، فالإقراض يمثل النشاط الرئيس لعمل البنوك، والقروض تشكل عادة نسبة كبيرة من إجمالي توظيفات البنك، ولذلك ينعكس حجمها ونوعيتها على الإيرادات وعلى متانة المركز المالي في الوقت نفسه (الكراسنة، 2013)، ومن هذا المنطلق، فإن الائتمان لا يعد نشاطًا فرعيًا أو مكملًا، بل يمثل المجال الذي تتحقق من خلاله الوظيفة الاقتصادية للبنك التجارية، لأنه الوسيلة التي يتم عبرها تحويل الموارد المالية المجمعة من المودعين إلى استخدامات تمويلية مختلفة تخدم الأفراد والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية، ولهذا السبب يعد الائتمان الاستثمار الأكبر في نشاطات البنك والأكثر تحقيقًا للأرباح، كما أن عملياته تعد جوهر عمل البنك من خلال قيامه بوظيفته الرئيسة وسيطًا بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد (ناجي، 2015)

وتبرز أهمية الائتمان كذلك من زاوية أثره المباشر في أداء البنك واستمراره، لأن الجزء الأكبر من دخل البنوك التجارية يتولد من العوائد المرتبطة بالقروض والتسهيلات، وكلما تمكن البنك من إدارة نشاطه الائتماني بكفاءة، استطاع أن يحقق مستوى أفضل من الإيرادات مع الحفاظ على جودة موجوداته، ولهذا ربط الكراسنة بين الإقراض وبين سلامة البنك وامتانه، لأن القروض لا تمثل فقط مصدرًا مهمًا للإيرادات، بل تمثل أيضًا الجانب الأكثر حساسية في موجودات البنك، ولذلك فإن أي ضعف في منح الائتمان أو في إدارة محفظة القروض ينعكس مباشرة على الاستقرار المالي للبنك (الكراسنة، 2013)، كما تتضح هذه الأهمية من خلال ما يرتبط بالائتمان من تخطيط استراتيجي لمحفظة القروض، إذ إن أهداف هذه المحفظة ترتبط بثقافة الائتمان لدى البنك وبدرجة تحمله للمخاطر، وتقع المسؤولية على مجلس الإدارة لضمان أن

القروض تمنح على أسس سليمة وأنها قابلة للاسترداد، وأن استثمار أموال البنك يحقق الربح الذي يعود على المساهمين ويحمي المودعين في الوقت نفسه (الكراسنة، 2013).

ولا تقتصر أهمية الائتمان على حدود البنك ذاته، بل تمتد إلى الاقتصاد الوطني عمومًا، لأن الائتمان يؤدي دورًا في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني وزيادة معدلات النمو، فالقطاعات الإنتاجية والخدمية والتجارية تحتاج إلى التمويل من أجل التوسع والتشغيل والاستمرار، والبنوك التجارية تؤدي هذا الدور من خلال منح القروض والتسهيلات وفق ضوابط وشروط محددة، وبذلك يسهم الائتمان في تحريك النشاط الاقتصادي، وتوفير السيولة للمشروعات، ودعم الاستثمار، وتمكين الأفراد والمؤسسات من تنفيذ التزاماتهم وخططهم التمويلية، ولهذا فإن وظيفة البنك بوصفه وسيطًا ماليًا لا تتحقق بصورة كاملة إلا عبر النشاط الائتماني، لأنه الأداة التي تنتقل بها الأموال من حالة الادخار الجامد إلى حالة الاستخدام الاقتصادي المنتج، وهو ما يمنح الائتمان مكانة أساسية في النظام المصرفي وفي الدورة الاقتصادية عمومًا (الكراسنة، 2013).

ومن جهة أخرى، فإن أهمية الائتمان في البنوك التجارية تظهر أيضًا في كونه الأساس الذي تبنى عليه سياسات الإقراض وإدارة المحفظة والرقابة على المخاطر، فمحفظة القروض تسهم في الأهداف المالية للبنك، وتحدد من خلالها حدود تحمل المخاطر، ومزيج الموجودات، واتجاهات النمو بالنسبة إلى المنتجات والأسواق والقطاعات المستهدفة، ولذلك فإن الائتمان يعد محورًا تنظيميًا وإداريًا إلى جانب كونه نشاطًا ماليًا ربحيًا (الكراسنة، 2013)،

المطلب الثالث: أنواع الائتمان المصرفي

تتعدد صور الائتمان المصرفي في البنوك التجارية تبعًا للمعيار الذي يعتمد عليه في التصنيف، ولذلك لا يقتصر النظر إليه على صورة واحدة، بل يتوزع إلى أشكال مختلفة ترتبط بالمدة، وطبيعة الاستخدام، ونوع

القرض، والسياسة التي يتبعها البنك في توزيع محفظته، ويرتبط هذا التعدد بطبيعة النشاط المصرفي نفسه، لأن البنك لا يمنح التمويل على نمط واحد لجميع العملاء، وإنما يكيّفه بحسب الغرض من التمويل، ومدته، ومستوى المخاطر المرتبط به، ومدى توافقه مع سياسة الائتمان وحدود المخاطر المقبولة لديه (الكراسنة، 2013)

أولاً: من حيث المدة

يرتبط هذا التقسيم بالأجل الزمني الذي يمنح فيه التمويل للعميل، ولذلك يرد الائتمان في صورة قصير الأجل، ومتوسط الأجل، وطويل الأجل، ويقصد بالأجل القصير ما تكون مدته أقل من سنة، وغالبًا ما يستخدم لتغطية الاحتياجات التشغيلية والالتزامات السريعة ورأس المال العامل، أما المتوسط فتتراوح مدته في الغالب بين سنة وخمس سنوات، ويستخدم في تمويل احتياجات تحتاج إلى فترة سداد أطول من التمويل القصير ولكنها لا ترقى إلى التزامات التمويل الممتد، في حين يمتد الطويل إلى أكثر من خمس سنوات، ويظهر عادة في تمويل الأصول الثابتة والمشروعات الكبيرة والتوسعات التي تحتاج إلى وقت أطول حتى تتحقق عوائدها، وتتبع أهمية هذا التقسيم من أن عنصر الزمن يؤثر مباشرة في التسعير، وفي الضمانات، وفي درجة تعرض البنك لمخاطر السداد ومخاطر سعر الفائدة والسيولة، ولذلك لا ينظر إلى المدة على أنها وصف زمني فقط، بل على أنها معيار له أثر مباشر في طبيعة القرار الائتماني كله (بلعجوز وبشير، 2016؛ الكراسنة، 2013)

ثانيًا: من حيث الغرض

لا يقل الغرض أهمية عن المدة في تمييز صور الائتمان، لأن التمويل يمنح ابتداءً لتحقيق استعمال معين، والبنك يربط قراره الائتماني بطبيعة ذلك الاستعمال ومدى جدواه وقدرته على توليد تدفقات نقدية تساعد على السداد، ولهذا يظهر التمويل الموجه للاستثمار بوصفه أحد الأشكال الأساسية، ويمنح عادة لإنشاء مشروعات جديدة أو توسيع مشروعات قائمة أو تمويل موجودات إنتاجية، كما توجد صور أخرى ترتبط

بطبيعة النشاط الممول وحاجة العميل، وهو ما يجعل البنك ينظر إلى استخدام المال نفسه عند دراسة الطلب الائتماني. ولا يقتصر أثر هذا المعيار على معرفة سبب التمويل، بل يمتد إلى تقدير المخاطر، لأن قدرة النشاط الممول على تحقيق العائد تعد من العناصر المؤثرة في الجدارة الائتمانية. (بلعجوز وبشير، 2016)

ثالثاً: من حيث القرض أو المنتج

تظهر في العمل المصرفي صور متعددة بحسب نوع القرض أو المنتج الذي يقدمه البنك، ولذلك تشتمل سياسة الائتمان على إرشادات تتعلق بتوزيع المحفظة حسب القطاعات والمنتجات، مثل القروض التجارية، والعقارية، والاستهلاكية، وغيرها، كما يمكن أن توضع حدود داخل القطاع نفسه، كأن يحدد البنك سقفًا عامًا للتمويل الاستهلاكي، ثم يضع ضمنه حدودًا خاصة لبعض المنتجات مثل بطاقات الائتمان، وتظهر أهمية هذا التصنيف في أنه يساعد البنك على متابعة التركيزات، وعلى قياس حجم انكشافه على كل قطاع أو منتج، كما يمكنه من الموازنة بين العائد والمخاطر بين مختلف مكونات المحفظة، وهذا يعني أن التنوع في المنتجات الائتمانية ليس مجرد تنوع في الأسماء، بل هو إطار تنظيمي وإداري يهدف إلى ضبط التوسع في المنح وربطه بقدرة البنك على المتابعة والرقابة (الكراسنة، 2013)

رابعاً: من حيث القبول في السياسة الائتمانية

من الصور العملية المهمة كذلك ما يرتبط بموقف البنك من بعض القروض، إذ قد يعد بعضها مرغوبًا فيه وبعضها الآخر غير مرغوب فيه أو يحتاج إلى قدر أكبر من التحوط، ولهذا قد تتضمن سياسة الإقراض النص على القروض التي يفضل البنك التوسع فيها، أو تلك التي يتحفظ عليها، مثل المشروعات الناشئة أو بعض القطاعات ذات الحساسية العالية، وقد يحدد نسبيًا خاصة لبعض المجالات كالعقار أو الاستهلاك أو غيرها، ويكشف هذا عن أن التصنيف لا يستند فقط إلى المدة أو الغرض أو المنتج، بل يتصل أيضًا برؤية البنك الاستراتيجية وخبرته السابقة وقدرته على تحمل المخاطر، فبعض البنوك قد تتجه إلى النمو

السريع فتكون أكثر استعدادًا لمنح تمويل في مجالات أوسع، في حين تميل بنوك أخرى إلى التحفظ والتشدد في الاختيار، وهو ما ينعكس في نوعية القروض التي تقبلها داخل محفظتها وفي الشروط التي تضعها لكل صورة من صور التمويل (الكراسنة، 2013)

وبناءً على ذلك، فإن صور الائتمان المصرفي تتوزع وفق أكثر من معيار، ولا يكفي النظر إليها من زاوية واحدة إذا أريد فهمها فهمًا صحيحًا داخل البنوك التجارية، فالأجل يحدد جانبًا أساسيًا من طبيعة التمويل، والغرض يكشف وجهة استخدامه، ونوع المنتج يوضح موقعه داخل المحفظة، والسياسة الائتمانية تحدد مدى قبوله أو التحفظ عليه.

المبحث الثاني: مخاطر الائتمان

المطلب الأول: مفهوم مخاطر الائتمان

تحتل مخاطر الائتمان موقعًا متقدمًا بين المخاطر التي تواجه البنوك التجارية، لأن العمل المصرفي في أصله يقوم على منح الائتمان وتوظيف الأموال في صورة تسهيلات وقروض، ومع اتساع الأنشطة المصرفية وظهور خدمات ومنتجات مالية جديدة وتطور وسائل الاتصال والمعلومات، أصبحت البنوك أكثر تعرضًا لأشكال متعددة من المخاطر، من بينها مخاطر السوق والسيولة والرسوم والعمليات، غير أن مخاطر الائتمان تظل الأقرب إلى جوهر النشاط البنكي، لأنها ترتبط مباشرة بعملية منح التمويل واسترداده وبسلامة محفظة القروض وبقدرة البنك على المحافظة على أمواله ومراكزه المالية، ولذلك ارتبطت سلامة العمل المصرفي بمدى قدرة البنك على التعرف على هذه المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للتعامل معها، لأن وجودها من غير إدارة فعالة يؤدي إلى تجميد وتقليص محافظ البنك الائتمانية ويؤثر في استمراره وربحيته، كما أن هذا الخطر لا يظل محصورًا داخل حدود البنك فقط، بل يمتد أثره إلى النشاط الاقتصادي الأوسع بحكم أن البنك يمثل حلقة أساسية في حركة التمويل والاستثمار داخل الاقتصاد (الجابري، 2017)

ويفهم هذا المفهوم في إطاره العام انطلاقًا من معنى الخطر نفسه، إذ يرتبط الخطر بعدم التأكد وباحتمال وقوع أحداث غير مرغوب فيها، ويعبر عن إمكانية حدوث انحرافات سلبية عن النتائج المتوقعة، أو عن احتمال التعرض لخسارة أو فشل في تحقيق الأهداف المرسومة، ولهذا فإن الخطر لا يقتصر على وقوع الضرر فعليًا، بل يشمل أيضًا احتمال وقوعه في المستقبل وما يصاحبه من حالة عدم يقين تستوجب القياس والتقدير والمتابعة، وقد ارتبط هذا الفهم بالمستوى المالي على نحو أوضح، ولا سيما بعد الأزمات والانهيئات التي أبرزت أثر المعلومات غير الكافية وسوء التحليل وسوء التقدير في القرارات المالية، ومن هنا أصبح تحليل المخاطر جزءًا لا ينفك عن التحليل الاستراتيجي والمالي ومن عملية اتخاذ القرار في المؤسسات المختلفة، وبالنسبة للبنوك يزداد هذا المعنى أهمية لأن قرار الائتمان بطبيعته لا يقوم على استرداد فوري،

بل على التزام مؤجل، وهذا التأجيل يفتح مجال الاحتمال بعدم الوفاء أو بالتأخر أو بالتعثر أو بانخفاض جودة الدين قبل استحقاقه، وهو ما يجعل الخطر الائتماني ملازمًا للعملية الائتمانية منذ بدايتها وليس فقط عند حدوث التعثر النهائي (الجابري، 2017)

وعلى هذا الأساس ترتبط مخاطر الائتمان في البنوك التجارية باحتمال عدم قدرة العميل على السداد في الوقت المحدد وبالشروط المتفق عليها، سواء كان سبب ذلك راجعًا إلى العميل نفسه أو إلى القطاع الذي يعمل فيه أو إلى أوضاع اقتصادية أوسع تؤثر في نشاطه وفي مركزه المالي، ولذلك فإن هذا الخطر يتصل مباشرة بقرار المنح وبجودة الدراسة السابقة له، لأن البنك عندما يتخذ قرار الائتمان يكون في حاجة إلى معلومات وتحليل وتصنيف دقيق للمقترض حتى يصل إلى تقييم صحيح لحجم المخاطر المحتملة، ولهذا لا يكفي أن ينظر البنك إلى السجل الظاهر للعميل أو إلى قدرته الحالية فقط، بل ينبغي أن يمتد التحليل إلى طبيعة النشاط الذي ينتمي إليه وإلى الظروف الاقتصادية العامة التي قد تؤثر في استمراره وفي تدفقاته النقدية وفي قدرته المستقبلية على الوفاء، كما أن مخاطر الائتمان لا تنشأ من مصدر واحد، بل تتوزع بين مخاطر تتعلق بالعمل من حيث سمعته الائتمانية ومقدرته المالية، ومخاطر تتعلق بالقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه، ومخاطر عامة ترتبط بالظروف الاقتصادية والتغيرات السياسية والاجتماعية، ولذلك فإن هذا النوع من المخاطر لا يمكن احتواؤه بمجرد الثقة المجردة بالعمل، وإنما يحتاج إلى تحليل منظم يجمع بين دراسة العميل ودراسة المشروع ودراسة البيئة المحيطة به قبل اتخاذ القرار الائتماني (الجابري، 2017)

ويترتب على هذا الفهم أن مخاطر الائتمان لا ينظر إليها بوصفها حادثة طارئة فقط، بل بوصفها حالة كامنة في كل عملية تمويل، تبدأ منذ لحظة دراسة الطلب وتستمر مع منح الائتمان ومتابعته ومراقبته إلى حين استيفائه أو تعثره، ولهذا تبرز الحاجة إلى التحليل المالي للمقترض، وإلى جمع المعلومات الكافية عنه، وإلى تصنيف المخاطر، وإلى اختيار نوع الضمانات المناسبة، وإلى تحديد الممارسات التي تكفل

سلامة المنح والمتابعة والرقابة، لأن ضعف هذه الجوانب يجعل القرار الائتماني معرضاً للقصور ويزيد من احتمال تحول التسهيلات الممنوحة إلى ديون متعثرة، كما أن نجاح البنك في إدارة هذا الخطر لا يقاس فقط بغياب التعثر الظاهر، وإنما يقاس بقدرته على التنبؤ بالمشكلة قبل وقوعها، وعلى بناء معايير واضحة لمنح الائتمان، وعلى الاستمرار في متابعة العميل والمخصصات والرقابة الداخلية. (الجابري، 2017)

المطلب الثاني: أسباب مخاطر الائتمان

تمثل أسباب مخاطر الائتمان جانباً محورياً في فهم هذا النوع من المخاطر داخل البنوك التجارية، لأن الخطر الائتماني لا ينشأ من فراغ، بل يرتبط بجملة من العوامل التي تؤثر في قدرة العميل على السداد وفي جودة القرار الائتماني وفي سلامة محفظة القروض، ويرتبط ذلك بطبيعة العمل المصرفي نفسه، إذ إن منح الائتمان يقوم على توقع السداد في المستقبل، وأي خلل في هذا التوقع أو في العوامل المؤثرة فيه يفتح المجال أمام احتمال التعثر أو التأخر أو ضعف التحصيل، ولهذا فإن الوقوف على أسباب مخاطر الائتمان لا يقتصر على بيان مصدر الخطر فقط، بل يساعد أيضاً على بناء معايير أدق للمنح والمتابعة والرقابة، وعلى تحسين جودة المحفظة الائتمانية داخل البنك (الجابري، 2017).

أولاً: أسباب متعلقة بالعميل

تظهر مخاطر الائتمان في كثير من الأحيان من الجهة المقترضة نفسها، لأن المركز المالي للعميل، وسمعته الائتمانية، وسلوكه في الوفاء بالتزاماته، تمثل عناصر مباشرة في تقدير مستوى الخطر، وقد نص الجابري على أن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للمقترض ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، وهو ما يعني أن الخطر يبدأ عندما يكون العميل ضعيف الملاءة، أو غير منضبط في تعامله المالي، أو لا يملك تدفقات نقدية كافية تمكنه من السداد في الوقت المحدد (الجابري، 2017)، ولا يقف الأمر عند الوضع المالي القائم فقط، بل يمتد إلى قدرة العميل على الاستمرار في النشاط الذي يزاوله

وعلى مواجهة ما قد يطرأ عليه من ظروف تؤثر في إيراداته وأرباحه، ولذلك فإن ضعف شخصية المقترض من الناحية الائتمانية أو غياب المعلومات الكافية عنه يجعل منح الائتمان أكثر تعرضًا للمخاطر.

كما أن من الأسباب المرتبطة بالعميل سوء استخدام التسهيلات الائتمانية أو توجيهها إلى أغراض تختلف عن تلك التي منحت من أجلها، لأن ذلك يؤدي إلى انحراف التدفقات النقدية المتوقعة ويجعل البنك أمام وضع يختلف عن الصورة التي بنى عليها قراره الأصلي، ويظهر أثر هذا السبب بوضوح عندما يكون المشروع أو النشاط الممول غير قادر على توليد العائد المتوقع، أو عندما يكون العميل قد حصل على التمويل استنادًا إلى بيانات لا تعكس حالته الحقيقية بدقة، فتتسع الفجوة بين التقدير الائتماني وبين الواقع العملي الفعلي، وتزداد احتمالات التعثر أو إعادة الجدولة أو ضعف التحصيل (الجابري، 2017).

ثانيًا: أسباب متعلقة بالقطاع الاقتصادي

لا ترتبط مخاطر الائتمان بالفرد المقترض وحده، بل قد ترجع إلى القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل، وقد أشار الجابري إلى أن هذا النوع من المخاطر يرتبط بطبيعة القطاع الذي يعمل فيه المقترض، وبالظروف التنظيمية والإنتاجية والتنافسية داخل ذلك القطاع، وهو ما يعني أن العميل قد يكون ملتزمًا ومنضبطًا من الناحية الشخصية، لكن الخطر ينشأ من البيئة الاقتصادية المباشرة التي يتحرك داخلها نشاطه (الجابري، 2017)، فالقطاعات لا تتساوى في مستوى الاستقرار أو في القدرة على تحمل التقلبات، وبعضها يتأثر بدرجة أسرع من غيره بالركود أو التغيرات في الأسعار أو تراجع الطلب أو ارتفاع التكاليف. وتتضح أهمية هذا السبب إذا علم أن المشروعات الاقتصادية لا تمر دائمًا بالمراحل نفسها من القوة والاستقرار، بل قد تنتقل من مرحلة النمو إلى مرحلة التراجع أو الانكماش، وقد تتعرض لمنافسة متزايدة أو لتغيرات تقلل من قدرتها على الاستمرار، ولهذا فإن ارتباط العميل بقطاع اقتصادي شديد الحساسية يجعل درجة الخطر الائتماني أعلى، حتى ولو بدا العميل في لحظة المنح في وضع مقبول، ومن هنا كان من

غير الكافي أن يقتصر التحليل الائتماني على دراسة العميل منفردًا، لأن مخاطر القطاع قد تتجاوز في أثرها كثيرًا من الجوانب الفردية، وتؤثر في قدرة المقرض على السداد بصورة مباشرة وغير مباشرة (الجابري، 2017).

ثالثًا: أسباب ناتجة عن الظروف العامة

تتصل مخاطر الائتمان كذلك بالظروف العامة المحيطة بالنشاط الاقتصادي، وقد ذكر الجابري أن الظروف العامة ترتبط بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا يعني أن الخطر قد ينشأ من خارج العميل ومن خارج قطاعه المباشر، حين تطرأ تغيرات واسعة تؤثر في الأسواق وفي القدرة الشرائية وفي كلفة التمويل وفي استقرار الأنشطة المختلفة (الجابري، 2017)، فالركود الاقتصادي، أو الاضطرابات السياسية، أو ضعف الاستقرار الاجتماعي، أو تغير السياسات العامة، كلها عوامل قد تؤدي إلى انخفاض الإيرادات أو تعطيل الأعمال أو زيادة أعباء التشغيل، ومن ثم تراجع قدرة المقرضين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك.

ويظهر هذا السبب بصورة أوضح حين تتأثر قطاعات واسعة في الاقتصاد بعامل عام واحد، كهبوط الطلب، أو ارتفاع الأسعار، أو تقلبات السوق، لأن أثره لا يقتصر على مشروع بعينه، بل يمتد إلى عدد كبير من العملاء دفعة واحدة، وفي مثل هذه الحالات لا يكون الخطر ناتجًا عن تقصير فردي فقط، وإنما عن بيئة عامة غير مواتية تجعل السداد أكثر صعوبة وتدفع التسهيلات الممنوحة إلى الدخول في دائرة المخاطر، ولهذا فإن فهم الظروف العامة يعد جزءًا لازمًا من فهم أسباب مخاطر الائتمان، لأن البنك لا يعمل في فراغ، بل يتأثر بما يحيط به من أوضاع كلية تنعكس على جودة محفظته الائتمانية (الجابري، 2017).

رابعًا: تداخل الأسباب وتراكُمها

لا تعمل هذه الأسباب بصورة منفصلة دائمًا، بل كثيرًا ما تتداخل فيما بينها، فيجتمع ضعف العميل مع هشاشة القطاع ومع ظروف اقتصادية عامة غير مستقرة، فتزداد درجة الخطر وتتضاعف احتمالات التعثر، ولهذا فإن مخاطر الائتمان تعد من المخاطر المركبة التي تتشكل من أكثر من مصدر في الوقت نفسه، وهو ما يفسر حاجة البنك إلى تحليل شامل لا يقتصر على عنصر واحد دون غيره. (الجابري، 2017).

المطلب الثالث: أنواع مخاطر الائتمان

تتعدد أنواع مخاطر الائتمان لأن هذا الخطر لا يظهر في صورة واحدة، بل يتخذ أكثر من شكل بحسب مصدره وطريقة النظر إليه داخل النشاط المصرفي، فبعض التصنيفات تنظر إلى الخطر من داخل العملية الائتمانية نفسها، وبعضها يربطه بالسياسة التي يعتمدها البنك في منح الائتمان، وبعضها يربطه بالظروف العامة التي تحيط بالنشاط المصرفي.

أولاً: المخاطر المباشرة المرتبطة بالعملية الائتمانية

ترتبط هذه المخاطر بالعملية الائتمانية ذاتها، ولذلك تعد الأقرب إلى جوهر الخطر الذي يواجهه البنك عند منح التمويل، ويظهر هذا المستوى في صور متعددة، من أهمها مخاطر التوقف عن السداد، وهي الصورة الأشد لأنها تنتهي بعدم سداد أصل الائتمان وفوائده، كما يدخل ضمنها تجميد الائتمان، ويقصد به تحول العملية الائتمانية إلى عملية رديئة يترتب عليها عدم سداد العميل للتمويل لفترة طويلة، بما يؤدي إلى تعطيل أموال البنك وإضعاف جودة محفظته، كما تشمل هذه المخاطر مخاطر النشاط المرتبطة بطبيعة النشاط الممول نفسه، سواء كان زراعيًا أو صناعيًا أو تجاريًا أو خدميًا، ومخاطر نوعية العملية الائتمانية المرتبطة بشكل الأداة المستخدمة في المنح، سواء كانت قروضًا مباشرة أو حسابات جارية مدينة أو خطابات ضمان أو اعتمادات مستندية، لأن لكل أداة خصائص مختلفة تنعكس على مستوى الخطر المرتبط بها (زميت، 2018).

ولا تقف هذه المخاطر عند حد العلاقة المالية المباشرة بين البنك والعميل، بل تمتد إلى ما يصاحب التنفيذ من ضعف في الدراسة أو المتابعة أو التقييم، فقصور التحليل، أو سوء تقدير الضمانات، أو ضعف الخبرة في التعامل مع العملية الائتمانية، كلها أمور تجعل البنك أكثر تعرضاً لخسارة محتملة، ولذلك فإن هذا المستوى من الخطر يعكس ما يحدث داخل العملية الائتمانية قبل التعثر وأثناءه وبعده، لا مجرد النتيجة النهائية المتمثلة في عدم السداد (زميت، 2018).

ثانياً: المخاطر الناشئة عن السياسة الائتمانية

ترتبط هذه المخاطر بالإطار الذي يضعه البنك نفسه لعملية المنح، لأن الخطر لا ينشأ فقط من العميل أو من المشروع، بل قد يكون ناشئاً من السياسة الائتمانية ذاتها إذا كانت غير منضبطة أو غير ملائمة، فسياسة الائتمان تتصل بهيكل القروض المسموح به، والتعريف المقبول للعميل، وأنواع الضمانات المقبولة، وحدود المخاطر، وإرشادات التسعير، كما أن الرقابة عليها تشمل مراجعة الاتساق مع المعايير المحاسبية والتنظيمية، والالتزام بها، وحدود الإطفاء، ومسؤولية إعدام الديون أو شطبها، ولذلك فإن الخلل في هذه السياسة قد يجعل البنك أكثر عرضة للخطر حتى قبل ظهور التعثر الفعلي، لأن الإشكال يكون قد بدأ من القواعد التي حكمت القرار الائتماني نفسه (الكراسنة، 2013).

ويظهر هذا المعنى كذلك في تقسيم المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية إلى مخاطر مالية ومخاطر تشغيل ومخاطر أعمال، إذ تدرج مخاطر الائتمان ضمن المخاطر المالية المرتبطة بكيفية إدارة البنك لأصوله وخصومه، إلى جانب مخاطر السوق والسيولة وتغير أسعار الفائدة والعملات والملاءة المالية، وهذا يعني أن الخطر الائتماني لا ينفصل عن طريقة إدارة البنك لموارده وحدود الإقراض والتسعير والملاءة، ولذلك فإن السياسة الائتمانية غير المتوازنة أو غير المتوافقة مع ظروف البنك والسوق تتحول بذاتها إلى مصدر خطر (النويران، 2021).

ثالثاً: المخاطر الناتجة عن الظروف العامة

ترجع هذه المخاطر إلى الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية المحيطة بالنشاط المصرفي، وهي تختلف عن المخاطر المباشرة لأنها لا ترتبط بعميل واحد أو بعملية منفردة فقط، بل قد تمتد آثارها إلى عدد كبير من العملاء والقطاعات في وقت واحد، فالركود الاقتصادي، أو التغيرات السياسية، أو الاضطرابات، أو تغير السياسة النقدية، أو فرض ضرائب جديدة، كلها أمور قد تؤثر في قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم، ومن ثم ترتفع احتمالات التعثر وتراجع جودة المحفظة الائتمانية (النويران، 2021).

ويمتد هذا المستوى أيضاً إلى ما أشار إليه الكراسنة من المخاطر المرتبطة بالإقراض، مثل مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، ومخاطر الامتثال، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر السمعة، فضلاً عن المخاطر القطرية ومخاطر التحويل في حال النشاطات الخارجية، وهذه المخاطر لا تلغي خصوصية الخطر الائتماني، لكنها تبين أن البنك قد يواجهه في بيئة تتفاعل فيها عدة متغيرات في وقت واحد، وأن التغير في أحدها قد يزيد مستوى الخطر أو يوسع أثره داخل المحفظة (الكراسنة، 2013).

رابعاً: التداخل بين أنواع مخاطر الائتمان

لا تعمل هذه الأنواع في الواقع بمعزل بعضها عن بعض، بل كثيراً ما تتقاطع، فالمخاطر المباشرة قد تتفاقم بسبب سياسة ائتمانية غير متوازنة، والسياسة نفسها قد تصبح أكثر خطورة إذا جاءت في ظروف عامة غير مستقرة، ولهذا فإن تعدد التصنيف لا يعني التعارض، بل يعني أن الخطر الائتماني ظاهرة مركبة، يواجهها البنك بوصفها خطراً مباشراً في عملية المنح، وخطراً إدارياً في السياسة الائتمانية، وخطراً محيطاً في البيئة الاقتصادية والتنظيمية الأوسع، ومن هنا تظهر حاجة البنوك إلى تنويع أدوات القياس والمتابعة والرقابة، لأن التعامل مع هذا الخطر لا يقتصر على دراسة العميل وحده، بل يمتد إلى مراجعة سياسة الائتمان، وتحليل المحفظة، ومراقبة الظروف المؤثرة في السوق والنشاط المصرفي كله (زميت، 2018؛ الكراسنة، 2013).

المبحث الثالث: سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية

المطلب الأول: السياسات الائتمانية ومعايير منح الائتمان

تعد السياسات الائتمانية الإطار المنظم الذي يوجه من خلاله البنك نشاطات الإقراض، لأنها تشتمل على فلسفة الائتمان ومعاييرها، وترتبط بين أهداف البنك من جهة، ومستويات المخاطر المقبولة من جهة أخرى، ولهذا لا ينظر إلى سياسة الائتمان على أنها تعليمات إجرائية فقط، بل بوصفها مرشدًا أساسيًا يحدد كيفية منح الائتمان، وحدود المخاطرة، وطريقة إدارة المحفظة الائتمانية بما ينسجم مع الاستراتيجية العامة للبنك، وقد ورد أن سياسة الائتمان تحقق عدة أهداف في وقت واحد، منها جودة الموجودات، والإيرادات، ووضع مستويات المخاطر المقبولة، وتوجيه نشاطات الإقراض حسب الاستراتيجية المرسومة، كما أنها تتضمن معايير لمكونات محفظة القروض، وقرارات الإقراض الفردية، ولالإقراض العادل، وإدارة الامتثال، كذلك لا يوجد نموذج موحد يصلح لجميع البنوك، لأن هيكل السياسة ودرجة تفصيلها يتغيران تبعًا لحجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته، ولذلك ينبغي أن تتوافق السياسة الائتمانية مع طبيعة البنك الفعلية، وأن تراجع بانتظام حتى تظل صالحة للتعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في نشاط الإقراض (الكراسنة، 2013).

المكونات الرئيسية للسياسة الائتمانية

تتسع السياسة الائتمانية لتشمل مجموعة من العناصر التي تضبط عملية المنح منذ بدايتها حتى انتهاء العلاقة الائتمانية، ومن أبرز هذه العناصر ما يأتي:

1. صلاحيات منح القرض.
2. الحدود القصوى للائتمان.
3. توزيع المحفظة حسب نوع القرض والمنتج.
4. الحدود الجغرافية.

5. الأنواع المفضلة من القروض.

6. معايير الضمانات.

7. البيانات المالية ومتطلبات التحليل.

8. الضمانات ونوعها.

9. متطلبات الهامش.

10. دليل تسعير القروض.

11. معايير التوثيق.

12. تحصيل الديون وإطفائها.

13. متطلبات تقارير الائتمان.

14. إرشادات المشاركة في القروض.

15. حجم المخاطر خارج الميزانية.

وتبين هذه العناصر أن السياسة الائتمانية لا تتعلق بقرار المنح وحده، بل تشمل البنية الكاملة التي تضبط المحفظة الائتمانية وتمنع الارتجال في التعامل مع التمويل والعملاء، كما أن وضوح هذه العناصر يساعد على تحديد مسؤوليات الأفراد المعنيين بعملية الإقراض والدور المنوط بكل منهم، ويمنع التداخل أو الغموض في الصلاحيات، وهو ما يعد شرطاً مهماً لفاعلية إدارة المخاطر الائتمانية داخل البنك (الكراسنة، 2013).

معايير منح الائتمان قبل الموافقة على التمويل

ترتكز معايير منح الائتمان على الدراسة السابقة للعميل ولعملية التمويل نفسها، لأن سلامة القرار الائتماني تتوقف على جودة التقييم والتحليل قبل المنح، وتشمل إجراءات التقييم والتحليل تحليل الجدارة الائتمانية قبل الموافقة على منح التمويل، وتقييم العميل قبل المنح، وتحليل شخصيته، وتقييم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحليل الضمانات المقدمة، مع مراجعة أداء الجهات المسؤولة عن إدارة الائتمان بصورة منتظمة، ولا

تقتصر معايير المنح على فحص الضمان فقط، بل تمتد إلى الملاءة، والسلوك الائتماني، وطبيعة النشاط، والقدرة المستقبلية على السداد (النويران، 2021).

كما يقتضي تقييم المخاطرة دراسة دقيقة لما يأتي:

1. المركز المالي للعميل.
2. نتائج أعماله.
3. الغرض من القرض.
4. طريقة السداد.
5. ملاءمة حجم التسهيلات المقترحة لموارده المالية المستثمرة في النشاط.
6. استيفاء الاستعلامات اللازمة من الجهات ذات الصلة.

وتعد هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة في الوقوف على مخاطر الائتمان قبل اتخاذ القرار، ولذلك تقوم معايير منح الائتمان السليمة على تلازم التحليل المالي، والاستعلام الائتماني، ودراسة الغرض من التمويل، وتقدير احتمال التعثر، ولا يكفي فيها الاعتماد على الثقة المجردة بالعميل أو على قيمة الضمان وحدها (زميت، 2018).

الضمانات والتسعير والتوثيق في قرار المنح

لا تكتمل معايير منح الائتمان بمجرد تقييم العميل، بل تتصل أيضًا بهيكل القرض والضمانات والتسعير والتوثيق، ومن معايير الائتمان:

1. هيكل القرض.

2. مدته.

3. الضمانات.

4. التسعير.

5. متطلبات البيانات المالية.

6. معايير التوثيق.

7. معايير التقييم.

8. بيئة التقييم.

كما ينبغي أن تضمن آلية تسعير القرض تغطية تكاليف التمويل، والمصاريف الإدارية والعمومية، وهامش الربح، والمخاطر، ويعد احتساب المخاطر وعكسها على سعر القرض من أهم عناصر سلامة المنح، لأن التسعير غير الدقيق قد يؤدي إلى منح تمويل لا يتناسب مع مستوى الخطر الحقيقي، كذلك فإن التوثيق لا يمثل جانبًا شكليًا فقط، بل يعد جزءًا من ضبط المخاطر، لأن ضعف التوثيق أو غموضه قد يحول القرض الصحيح من الناحية المالية إلى قرض ضعيف من الناحية القانونية والتنفيذية، ولهذا تقوم سلامة منح الائتمان على التوازن بين تقييم العميل، وكفاية الضمانات، وعدالة التسعير، ودقة التوثيق (الكراسنة، 2013).

الموافقة والمتابعة بوصفهما امتدادًا لمعايير المنح

تمتد معايير منح الائتمان إلى ما بعد قرار الموافقة، لأن السياسة الائتمانية السليمة تشترط وضوح إجراءات الموافقة وصلاحياتها، ومرونة نظام الموافقة بما يسمح بالتجاوب مع الحالات غير المتوقعة دون فتح الباب لمخاطر غير مرغوب بها، ولذلك يجب أن تبين السياسة الجهة المخولة بالموافقة على منح القرض، سواء كانت فردًا أو لجنة، وحدود الصلاحيات، ومدة اجتماعات لجنة القروض، والحالات الاستثنائية، لأن ضبط هذه الجوانب يعد جزءًا من ضبط الخطر نفسه، كما يشمل فحص جودة الموجودات داخل البنك التحقق من معايير الضمانات، والالتزام بسياسة الائتمان، ودقة أنظمة المعلومات، ودقة التوثيق، ومدى فاعلية إجراءات

مراقبة وضبط الائتمان، وهو ما يؤكد أن منح الائتمان ليس قرارًا لحظيًا منفصلًا، بل عملية تبدأ بالتقييم والتحليل، ثم تمر بالموافقة، ثم تظل خاضعة للمراجعة والمتابعة والرقابة المستمرة (الكراسنة، 2013).

المطلب الثاني: تقييم الجدارة الائتمانية والضمانات

يعد تقييم الجدارة الائتمانية من أهم المراحل السابقة على منح الائتمان، لأنه يمثل الأساس الذي يبنى عليه قرار البنك في قبول التمويل أو رفضه أو تحديد شروطه، ولا يقف هذا التقييم عند حد التحقق من رغبة العميل في الاقتراض، بل يمتد إلى تقدير قدرته الفعلية على الوفاء بالتزاماته في الأجل المحدد، ومدى اتساق التمويل المطلوب مع مركزه المالي ونشاطه الاقتصادي وطريقة السداد المقترحة، ولهذا ترتبط سلامة القرار الائتماني بجودة الفحص السابق للعميل، لأن ضعف هذا الفحص يؤدي إلى انتقال الخطر من مجرد احتمال إلى تعثر فعلي ينعكس على جودة محفظة القروض وسلامة البنك، كما أن إدارة الائتمان الفاعلة تقوم على تقدير حجم وطبيعة المخاطر المرتبطة بالائتمان الممنوح، ثم وضع الإجراءات المناسبة للحد منها، وهو ما يجعل التقييم الائتماني خطوة لازمة قبل الموافقة على التمويل، لا مجرد إجراء شكلي يسبق المنح (الكراسنة، 2013؛ النويران، 2021).

ويقوم تقييم الجدارة الائتمانية على مجموعة من العناصر المتكاملة التي تمكن البنك من تكوين صورة دقيقة عن العميل، ومن أهم هذه العناصر تحليل شخصية المقترض وسلوكه الائتماني، لأن شخصية المقترض تمثل ركيزة أساسية في الحكم على درجة الاعتماد عليه، كما يدخل ضمنها تقييم قدرته على السداد من خلال ما يتوقع أن يحققه من عوائد وتدفقات نقدية، وفحص رأس ماله وقوته المالية، والنظر في الظروف العامة والخاصة المحيطة بالنشاط الذي يمارسه، ويضاف إلى ذلك دراسة المركز المالي للعميل ونتائج أعماله، والغرض من القرض، وطريقة السداد، ومدى ملاءمة حجم التسهيلات المقترحة لموارده المالية الموظفة في النشاط، مع استيفاء الاستعلامات اللازمة من الجهات ذات الصلة، ولهذا لا يقتصر التقييم الائتماني على عنصر واحد، بل يجمع بين التحليل المالي، والتحليل النوعي، والاستعلامات، وتقدير

احتمالية المخاطرة، لأن الاعتماد على الثقة المجردة أو على مؤشر منفرد لا يكفي لضبط الخطر الائتماني قبل وقوعه (زميت، 2018؛ النويران، 2021).

كما تتطلب معايير المنح أن تكون المعلومات التي يعتمد عليها البنك وافية ومناسبة لطبيعة التمويل، ولذلك تشمل عادة القوائم المالية الحالية والسابقة، وتنبؤات التدفقات النقدية، والبيانات المقارنة الخاصة بالقطاع الذي يعمل فيه المقترض، فضلاً عن التحليل المالي والقدرة على التسديد، والنبذة عن المقترض والأطراف الحليفة، وشروط القرض وشروط السداد، ومعلومات تسعير القرض وربحيته، والاستثناءات من سياسة الإقراض، وتصنيف مخاطر القرض، ويكشف هذا الاتساع في المتطلبات أن الجدارة الائتمانية ليست حكماً عاماً على العميل، بل عملية فحص مركبة تربط بين وضعه المالي، وحجم التمويل المطلوب، وطبيعته، ومدى ملاءمته للسياسة الائتمانية ولحدود المخاطر المقبولة داخل البنك، كذلك فإن فاعلية هذا التقييم ترتبط بقدرة البنك على استخدام أساليب تحليل كمية ونوعية معاً، لأن التقدير الدقيق للمخاطر يحتاج إلى مزج الأرقام بالمؤشرات السلوكية والقطاعية والتنظيمية حتى يكون القرار الائتماني أكثر اتزاناً (الكراسنة، 2013؛ النويران، 2021).

أما الضمانات فتعد عنصراً مكملاً لتقييم الجدارة الائتمانية، وليست بديلاً عنها، لأن البنك لا ينبغي أن يمنح الائتمان اعتماداً على الضمان وحده دون فحص قدرة العميل على السداد، ومع ذلك تظل الضمانات وسيلة أساسية لتقوية مركز البنك والحد من الخسارة المحتملة إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، ولهذا تؤخذ في الاعتبار قيمة الضمان، ومدى كفايته لتغطية أصل القرض وفوائده وعمولاته، ومدى قابليته للتصرف أو التسييل، وكون ملكيته ثابتة وخالية من التزامات سابقة للغير، وتشمل الضمانات في هذا السياق الضمانات الشخصية، مثل الكفالة والالتزام الاحتياطي، كما تشمل الضمانات الحقيقية التي تقوم

على الرهن وما في حكمه، ويرتبط قبول الضمان كذلك بهيكل القرض ونسبته إلى قيمة الضمان، وطبيعة الأصل المرهون، وواقعية خطة السداد وانسجامها مع مصادر الوفاء.(زميت، 2018؛ الكراسنة، 2013).

المطلب الثالث: متابعة التسهيلات الائتمانية والرقابة على مخاطر التعثر

تُعد متابعة التسهيلات الائتمانية مرحلة ملازمة لقرار المنح، لأنها لا تبدأ بعد ظهور المشكلة، بل تبدأ منذ صرف التمويل وتستمر طوال مدة العلاقة الائتمانية، فسلامة القرض لا تتحدد عند الموافقة عليه فقط، وإنما تتحدد كذلك بمدى استمرار البنك في مراقبة أوضاع العميل، وطريقة استخدامه للتمويل، ومدى التزامه بخطة السداد، وهو ما يجعل المتابعة جزءاً من إدارة الخطر نفسه لا إجراءً إدارياً لاحقاً، ولهذا ارتبطت إدارة محفظة الائتمان باستمرار المراقبة بعد المنح، حتى يتمكن البنك من اتخاذ القرار المناسب إذا ظهرت مؤشرات ضعف أو إذا استدعت الحالة إعادة جدولة القرض أو تشديد الرقابة عليه (الكراسنة، 2013؛ زميت، 2018).

أولاً: متابعة أوضاع العميل والتسهيل بعد المنح

تقوم المتابعة الفعلية على استمرار البنك في جمع المعلومات وتحليلها بعد صرف التمويل، لأن التقييم السابق للمنح لا يكفي وحده لضمان بقاء القرض في وضع آمن، وتشمل هذه المتابعة فحص المركز المالي للعميل بصورة دورية، ومراجعة نتائج أعماله، وتحليل التدفقات النقدية المرتبطة بنشاطه، والتأكد من استمرار استخدام التسهيل في الغرض الذي منح من أجله، إلى جانب القيام بالاستعلامات اللازمة والزيارات الميدانية ومراقبة سير النشاط الممول، كما تمتد المتابعة إلى فحص الضمانات والتأكد من استمرار صلاحيتها وكفايتها، لأن الضمان لا يؤدي وظيفته في حماية البنك إذا انخفضت قيمته أو تعذر التنفيذ عليه عند الحاجة (زميت، 2018).

ثانيًا: التقارير الدورية بوصفها أداة للإنذار المبكر

تعد التقارير الدورية من أهم وسائل الرقابة على مخاطر التعثر، لأنها تتيح للإدارة رؤية واضحة لمسار المحفظة الائتمانية وتكشف التغير في جودة القروض قبل تحولها إلى خسائر فعلية، وتشمل هذه التقارير عادة بيانات عن:

1. القروض غير المسددة.

2. القروض المستحقة.

3. القروض غير العاملة.

4. القروض المعدومة.

5. التركيز القطاعي.

6. مستوى المخاطر والخسائر المتوقعة.

وتظهر أهمية هذه التقارير في أنها لا تكتفي بعرض الأرقام، بل تساعد الإدارة على اكتشاف اتجاهات الخطر واتخاذ التدخل المناسب في الوقت المناسب، سواء بتشديد المتابعة، أو إعادة النظر في شروط التمويل، أو تعزيز المخصصات، أو تصنيف التسهيلات ضمن فئات أكثر خطورة إذا لزم الأمر (الكراسنة، 2013).

ثالثًا: المراجعة والرقابة المستمرة على جودة الائتمان

لا تكتمل متابعة التسهيلات الائتمانية من دون مراجعة دورية مستقلة، لأن الرقابة الفاعلة تتطلب التأكد من سلامة القروض ومن دقة تصنيف المخاطر ومن مدى التزام العاملين بسياسة الائتمان، ولهذا تمثل مراجعة القروض والرقابة المستمرة جزءًا أساسيًا من الضبط الداخلي لمحفظة الائتمان، إذ تساعد على كشف نقاط الضعف، ومتابعة القروض التي يشوبها خطر، والتأكد من أن المعلومات الواردة للإدارة دقيقة ومحدثة، كما

تسمح هذه الرقابة بملاحظة أي تدهور في جودة الأصول أو في وضع العميل المالي قبل أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر الظاهر (الكراسنة، 2013).

رابعًا: مؤشرات التعثر التي تستوجب التدخل

تظهر الحاجة إلى التدخل الرقابي عندما تبدأ بعض المؤشرات في التراجع أو التغير بصورة غير مألوفة، ومن أبرزها:

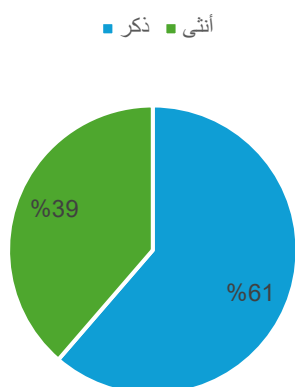
- تأخر السداد.
- ضعف التدفقات النقدية.
- تراجع نتائج النشاط.
- انخفاض قيمة الضمانات.
- ارتفاع القروض غير العاملة.
- تزايد الحاجة إلى المخصصات.

ولا تعني هذه المؤشرات بالضرورة وقوع الخسارة فورًا، لكنها تمثل إشارات مبكرة إلى انتقال القرض من حالة الانتظام إلى حالة الخطر، وهو ما يفرض على البنك سرعة المعالجة، لأن التأخر في التدخل يزيد من احتمالات تحول التسهيل إلى دين متعثر أو مشكوك في تحصيله (الكراسنة، 2013؛ Bhattarai, 2019).

التحليل الاحصائي

المتغيرات الديموغرافية

أولاً: الجنس



الجنس	التكرار	النسبة المئوية(%)
ذكر	46	61.3
أنثى	29	38.7
الإجمالي	75	100.0

شكل (1) توزيع المشاركين حسب الجنس

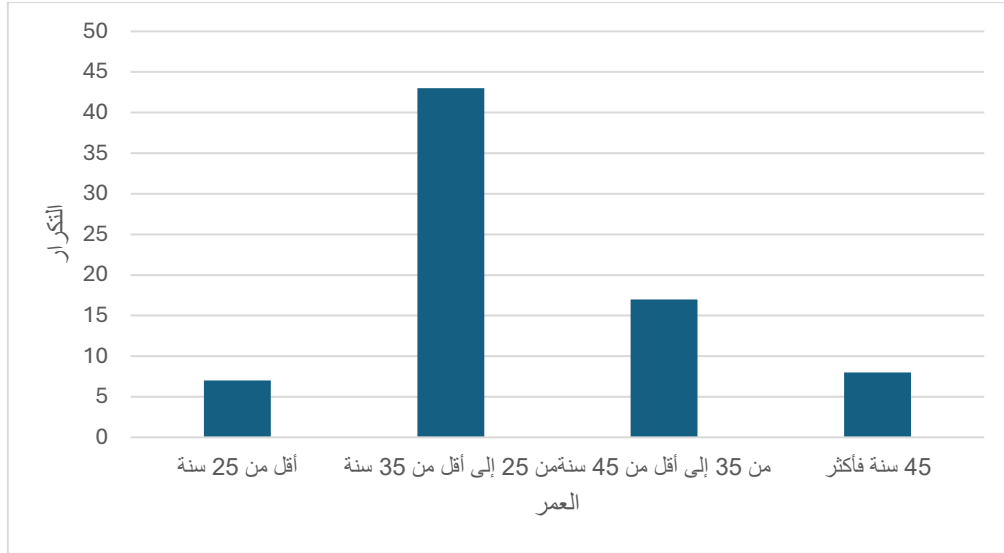
جدول (1) توزيع المشاركين حسب الجنس

تشير بيانات الجدول (1) إلى أن عدد الذكور في عينة الدراسة بلغ (46) مشاركاً بنسبة (61.3%)، في حين بلغ عدد الإناث (29) مشاركة بنسبة (38.7%)، من إجمالي عينة بلغت (75) مشاركاً، ويظهر من هذه النتائج أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر من أفراد العينة مقارنة بالإناث، بما يدل على وجود تفاوت نسبي في توزيع المشاركين حسب الجنس. وقد يرتبط هذا التفاوت بطبيعة البيئة المصرفية والوظائف المرتبطة بإدارة الائتمان والمخاطر، إذ قد تكون مشاركة الذكور أعلى في بعض الأقسام ذات الصلة المباشرة بالعمليات الائتمانية أو الإدارية.

ثانياً: العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية(%)
أقل من 25 سنة	7	9.3
من 25 إلى أقل من 35 سنة	43	57.3
من 35 إلى أقل من 45 سنة	17	22.7
45 سنة فأكثر	8	10.7
الإجمالي	75	100.0

جدول (2) توزيع المشاركين حسب العمر

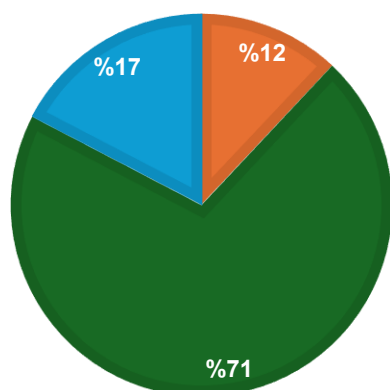


شكل (2) توزيع المشاركين حسب العمر

يشير الشكل إلى أن الفئة العمرية من 25 إلى أقل من 35 سنة جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (57.3%)، وهي النسبة الأكبر بين أفراد العينة، وجاءت فئة من 35 إلى أقل من 45 سنة في المرتبة الثانية بنسبة (22.7%)، بينما بلغت نسبة المشاركين من فئة 45 سنة فأكثر (10.7%)، في حين جاءت فئة أقل من 25 سنة في المرتبة الأخيرة بنسبة (9.3%)، ويعكس هذا التوزيع أن غالبية أفراد العينة تقع ضمن الفئة العمرية الشابة والمتوسطة مهنيًا، وهي الفئة التي غالبًا ما تكون أكثر ارتباطًا بالعمل التنفيذي والعمليات اليومية داخل البنك، كما أن ارتفاع نسبة المشاركين في فئة 25 إلى أقل من 35 سنة قد يساعد في تفسير اتجاهات الاستجابة نحو ممارسات إدارة مخاطر الائتمان، نظرًا لكون هذه الفئة عادة أكثر احتكاكًا بالإجراءات التشغيلية والأنظمة المصرفية الحديثة.

ثالثاً: المؤهل العلمي

دراسات عليا ■ بكالوريوس ■ دبلوم



شكل (3) توزيع المشاركين المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية (%)
دبلوم	9	12.0
بكالوريوس	53	70.7
دراسات عليا	13	17.3
الإجمالي	75	100.0

جدول (3) توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

يشير الشكل إلى أن حملة مؤهل البكالوريوس جاءوا في المرتبة

الأولى بنسبة (70.7%)، وهي النسبة الأكبر بين أفراد العينة، وجاءت فئة الدراسات العليا في المرتبة الثانية بنسبة (17.3%)، بينما جاءت فئة الدبلوم في المرتبة الأخيرة بنسبة (12.0%)، ويعكس هذا التوزيع أن غالبية المشاركين يمتلكون مستوى تعليمياً جامعياً، وهو ما يتناسب مع طبيعة العمل المصرفي وما يتطلبه من معرفة مهنية وإدارية وقدرة على التعامل مع الإجراءات والأنظمة المرتبطة بإدارة مخاطر الائتمان.

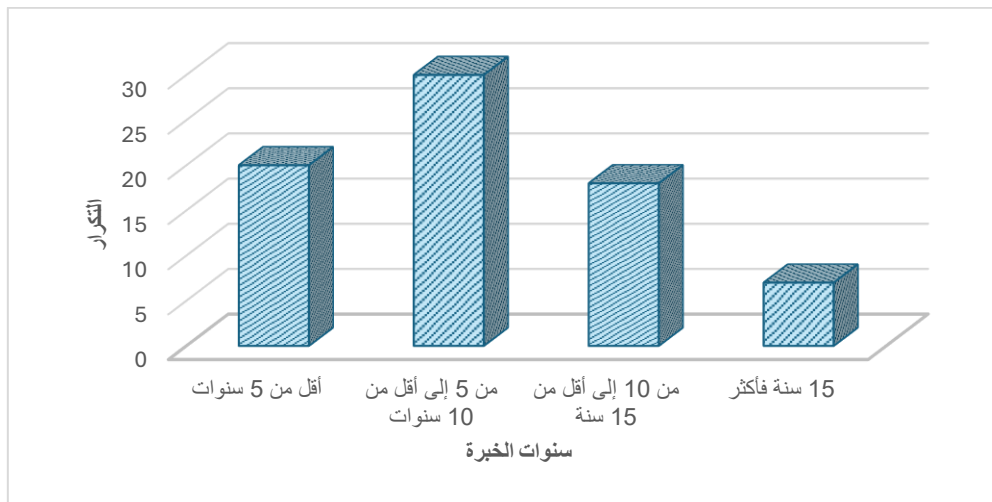
رابعاً: سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 5 سنوات	20	26.7
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	30	40.0
من 10 إلى أقل من 15 سنة	18	24.0
15 سنة فأكثر	7	9.3
الإجمالي	75	100.0

جدول (4) توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة

يشير الشكل إلى أن فئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (40.0%)، وهي النسبة الأكبر بين أفراد العينة، وجاءت فئة أقل من 5 سنوات في المرتبة الثانية بنسبة (26.7%)، تلتها فئة من 10 إلى أقل من 15 سنة بنسبة (24.0%)، بينما جاءت فئة 15 سنة فأكثر في المرتبة الأخيرة

بنسبة (9.3%)، ويعكس هذا التوزيع أن غالبية المشاركين يمتلكون خبرة عملية متوسطة في المجال المصرفي، وهي فئة مناسبة لدراسة موضوع إدارة مخاطر الائتمان، نظرًا لامتلاكها قدرًا من الخبرة العملية والمعرفة بالإجراءات المصرفية، وفي الوقت نفسه قريبا من الممارسات اليومية المرتبطة بالتقييم والمتابعة والرقابة، كما أن وجود مشاركين من فئات خبرة مختلفة يساعد في تقديم تصور أكثر توازنًا حول واقع إدارة مخاطر الائتمان وكفاءة الأداء المصرفي داخل البنك.



شكل (4) توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة

حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية

المحور الأول: تحديد وقياس مخاطر الائتمان

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	N	العبارة
0.735	4.69	75	يتم تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وفق أسس مهنية واضحة
0.810	4.55	75	تتوافر معلومات كافية عن العميل قبل اتخاذ القرار الائتماني
0.841	4.57	75	يتم تحليل القوائم المالية للعميل قبل منح الائتمان
1.082	4.27	75	يعتمد البنك على مؤشرات محددة لقياس احتمالات التعثر
0.964	4.49	75	يتم تصنيف العملاء وفق درجات للمخاطر الائتمانية
1.185	4.12	75	تؤخذ طبيعة النشاط الممول في الحساب عند قياس مخاطر الائتمان
1.060	4.23	75	يتم تقدير قيمة الضمانات بصورة دقيقة قبل الموافقة على التمويل

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور تحديد وقياس مخاطر الائتمان

يشير الجدول (5) إلى أن اتجاهات أفراد العينة نحو محور تحديد وقياس مخاطر الائتمان جاءت بمستوى مرتفع بوجه عام، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.12) و(4.69)، وهي قيم تدل على وجود درجة عالية من الموافقة لدى المشاركين تجاه ممارسات البنك في هذا المحور، ويعكس ذلك أن إجراءات تحديد المخاطر وقياسها تتم بدرجة واضحة قبل اتخاذ القرار الائتماني، من خلال الاعتماد على معايير مهنية ومعلومات مالية وتحليلية تساعد في تقدير مستوى الخطر المرتبط بالعميل والتسهيلات المطلوبة، كما توضح النتائج أن أغلب العبارات سجلت متوسطات مرتفعة تجاوزت مستوى الموافقة، مما يدل على أن عملية القياس لا تعتمد على جانب واحد فقط، بل تشمل عدة عناصر مرتبطة بالجدارة الائتمانية، والمعلومات المتاحة، والتحليل المالي، وتصنيف العملاء، وتقدير احتمالات التعثر والضمانات، أما العبارة الأقل في المتوسط الحسابي فقد سجلت (4.12)، ورغم أنها جاءت في المرتبة الأخيرة داخل المحور، إلا أنها لا تزال ضمن مستوى مرتفع، بما يشير إلى أن هذا الجانب مطبق ولكن بدرجة أقل مقارنة ببقية الجوانب، كما تبين قيم الانحراف المعياري وجود تفاوت محدود إلى متوسط في آراء المشاركين، حيث جاءت بعض القيم

أقل من واحد بما يدل على تقارب الاستجابات، بينما ارتفعت نسبيًا في بعض العبارات، وهو ما يعكس اختلافًا محدودًا في تقدير مستوى تطبيق بعض إجراءات القياس داخل البنك.

المحور الثاني: متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان

العبارة	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يقوم البنك بمتابعة التسهيلات الائتمانية بصورة دورية بعد المنح	75	4.48	0.950
يتم تحديث بيانات العملاء الائتمانية بشكل منتظم	75	4.04	1.191
توجد آليات واضحة لرصد مؤشرات التعثر المبكر	75	4.24	1.063
تتم مراجعة الضمانات والتأكد من استمرار كفايتها بشكل دوري	75	3.97	1.262
تتوافر تقارير دورية تساعد في مراقبة مخاطر الائتمان	75	4.51	0.828
يتم تصنيف القروض وفق مستوى انتظامها أو تعثرها	75	4.27	1.143
تتدخل الإدارة المختصة بسرعة عند ظهور مؤشرات ضعف السداد	75	4.44	0.948

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان

يشير الجدول (6) إلى أن اتجاهات أفراد العينة نحو محور متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان جاءت بمستوى مرتفع بوجه عام، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.97) و(4.51)، وهي نتائج تعكس وجود موافقة واضحة على فاعلية إجراءات المتابعة والرقابة بعد منح التسهيلات الائتمانية، وتدل هذه القيم على أن البنك لا يكتفي بمرحلة التقييم السابقة للمنح، بل يواصل مراقبة أوضاع العملاء والتسهيلات الممنوحة من خلال أدوات دورية تساعد في متابعة مستوى المخاطر ورصد مؤشرات التعثر قبل تفاقمها، كما أن ارتفاع معظم المتوسطات فوق مستوى (4) يشير إلى إدراك المشاركين لأهمية التقارير الدورية، والتصنيف المستمر للقروض، وسرعة التدخل عند ظهور مؤشرات ضعف في السداد، أما أدنى متوسط فقد بلغ (3.97)، ورغم أنه أقل من بقية العبارات، إلا أنه لا يزال قريبًا من مستوى الموافقة، مما يدل على أن هذا الجانب قائم لكنه قد يحتاج إلى تعزيز أكبر مقارنة ببقية ممارسات المتابعة، وتوضح قيم الانحراف المعياري وجود تفاوت متوسط في الاستجابات، إذ تعكس القيم الأقل تقاربًا نسبيًا في آراء المشاركين، بينما تشير القيم الأعلى إلى وجود اختلاف محدود في تقييم بعض إجراءات الرقابة والمتابعة داخل البنك.

المحور الثالث: أساليب الحد من مخاطر الائتمان والتقليل من آثارها

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	N	العبارة
0.859	4.55	75	يطبق البنك سياسات واضحة للحد من مخاطر الائتمان
0.943	4.39	75	يحرص البنك على تنويع المحفظة الائتمانية لتقليل التركيز
0.949	4.53	75	يحدد البنك سقفًا ائتمانية مناسبة للعملاء والقطاعات
0.989	4.43	75	يشترط البنك ضمانات مناسبة تتوافق مع حجم التمويل الممنوح
1.185	4.00	75	يستخدم البنك إجراءات احترازية عند منح التمويل للعملاء ذوي المخاطر المرتفعة
1.009	4.36	75	يعيد البنك تقييم شروط التمويل عند تغير مستوى المخاطر
1.095	4.17	75	تسهم المخصصات الائتمانية في الحد من آثار التعثر

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور أساليب الحد من مخاطر الائتمان والتقليل من آثارها

يشير الجدول (7) إلى أن اتجاهات أفراد العينة نحو محور أساليب الحد من مخاطر الائتمان والتقليل من آثارها جاءت بمستوى مرتفع بوجه عام، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.00) و(4.55)، وهي قيم تعكس وجود موافقة واضحة على أن البنك يطبق مجموعة من السياسات والإجراءات التي تستهدف الحد من المخاطر الائتمانية وتقليل آثارها المحتملة، وتدل النتائج على أن ممارسات الحد من المخاطر لا تقتصر على إجراء واحد، بل تشمل سياسات واضحة، وسقفًا ائتمانية، وضمانات مناسبة، وتنويعًا للمحفظة، وإعادة تقييم لشروط التمويل عند تغير مستوى المخاطر، كما أن ارتفاع معظم المتوسطات فوق مستوى (4) يشير إلى وجود إدراك إيجابي لدى المشاركين لفاعلية هذه الممارسات في دعم سلامة القرار الائتماني والحد من احتمالات التركيز أو التعثر، أما أدنى متوسط فقد بلغ (4.00)، ورغم أنه الأقل داخل المحور، إلا أنه ما يزال ضمن مستوى الموافقة، مما يدل على أن الإجراءات الاحترازية تجاه العملاء ذوي المخاطر المرتفعة مطبقة بدرجة مقبولة، لكنها قد تكون أقل وضوحًا مقارنة ببقية الجوانب، وتوضح قيم الانحراف المعياري وجود تفاوت محدود إلى متوسط في استجابات أفراد العينة، وهو ما يشير إلى تقارب نسبي في

تقدير فاعلية بعض الأساليب، مع وجود اختلاف محدود في تقييم مستوى تطبيق بعض الإجراءات داخل البنك.

المحور الرابع: كفاءة الأداء المصرفي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	N	العبارة
0.904	4.56	75	تسهم إدارة مخاطر الائتمان في تحسين جودة القرارات المصرفية
0.918	4.43	75	تساعد إدارة مخاطر الائتمان في رفع كفاءة الأداء داخل البنك
1.010	4.37	75	تؤدي فعالية إدارة مخاطر الائتمان إلى تقليل حالات التعثر
0.844	4.52	75	تسهم إدارة مخاطر الائتمان في حماية أصول البنك
1.063	4.29	75	تساعد إدارة مخاطر الائتمان في تحسين سرعة ودقة العمل المصرفي
0.759	4.67	75	تسهم إدارة مخاطر الائتمان في تعزيز الاستقرار المالي للبنك
0.835	4.63	75	تؤدي كفاءة إدارة مخاطر الائتمان إلى تحسين مستوى الرقابة الداخلية

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور كفاءة الأداء المصرفي

يشير الجدول (8) إلى أن اتجاهات أفراد العينة نحو محور كفاءة الأداء المصرفي جاءت بمستوى مرتفع بوجه عام، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.29) و(4.67)، وهي قيم تدل على وجود موافقة عالية لدى المشاركين على أن إدارة مخاطر الائتمان ترتبط بتحسين كفاءة الأداء داخل البنك، وتعكس هذه النتائج إدراكًا واضحًا لأثر إدارة المخاطر في دعم الاستقرار المالي، وتعزيز مستوى الرقابة الداخلية، وتحسين جودة القرارات المصرفية، وحماية أصول البنك من الآثار السلبية الناتجة عن التعثر أو ضعف التقييم الائتماني، كما أن ارتفاع جميع المتوسطات فوق مستوى (4) يدل على أن أفراد العينة ينظرون إلى إدارة مخاطر الائتمان بوصفها عنصرًا مؤثرًا في الأداء المصرفي، وليس مجرد إجراء رقابي منفصل عن العمل البنكي، أما أقل متوسط فقد بلغ (4.29)، ورغم أنه الأقل داخل المحور، إلا أنه لا يزال ضمن مستوى الموافقة المرتفع، مما يشير إلى أن أثر إدارة المخاطر في سرعة ودقة العمل المصرفي حاضر لدى المشاركين بدرجة جيدة، وتوضح قيم الانحراف المعياري وجود تقارب نسبي في أغلب الاستجابات، خاصة

في العبارات ذات الانحراف الأقل من واحد، مع وجود تباين محدود في بعض الجوانب المرتبطة بتقليل التعثر وسرعة ودقة العمل المصرفي.

اختبار الفرضيات

العلاقة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وكفاءة الأداء المصرفي

كفاءة الأداء المصرفي	Pearson Correlation	كفاءة الأداء المصرفي	كفاءة إدارة مخاطر الائتمان
1	0.349	1	0.349
	Sig. (2-tailed)		0.002
N	75	N	75
كفاءة إدارة مخاطر الائتمان	Pearson Correlation	كفاءة إدارة مخاطر الائتمان	كفاءة الأداء المصرفي
0.349	1	0.349	1
	Sig. (2-tailed)		0.002
N	75	N	75

جدول (9) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وكفاءة الأداء المصرفي

تشير نتائج الجدول (9) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وكفاءة الأداء المصرفي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.349)، وهي قيمة تدل على علاقة طردية ضعيفة إلى متوسطة، كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.002)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين دالة إحصائية، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وكفاءة الأداء المصرفي، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما في بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة.

أثر عمليات تحديد وقياس مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي

الخطأ المعياري للتقدير	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R
0.39896	0.067	0.080	0.282

جدول (10) ملخص نموذج الانحدار لأثر تحديد وقياس مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
Regression	1.007	1	1.007	6.324	0.014
Residual	11.619	73	0.159		
Total	12.626	74			

جدول (11) تحليل التباين لنموذج أثر تحديد وقياس مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي

المتغير	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة Sig.
الثابت	3.249	0.498		6.527	0.000
تحديد وقياس مخاطر الائتمان	0.282	0.112	0.282	2.515	0.014

جدول (12) معاملات الانحدار لأثر تحديد وقياس مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي

تشير نتائج الجداول إلى وجود أثر موجب ودال إحصائياً لعمليات تحديد وقياس مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.282$)، وهي قيمة تدل على علاقة موجبة ضعيفة بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R \text{ Square} = 0.080$)، مما يعني أن عمليات تحديد وقياس مخاطر الائتمان تفسر ما نسبته (8.0%) من التغير في كفاءة الأداء المصرفي، وهي نسبة تفسير محدودة لكنها ذات دلالة إحصائية، كما أظهرت نتائج تحليل التباين أن قيمة (F) بلغت (6.324) عند مستوى دلالة (0.014)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤكد معنوية نموذج الانحدار، كما بلغت قيمة معامل الانحدار ($B = 0.282$)، وقيمة ($t = 2.515$) عند مستوى دلالة (0.014)، وهو ما يدل على أن تحسن عمليات تحديد وقياس مخاطر الائتمان يؤدي إلى تحسن كفاءة الأداء المصرفي، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لعمليات تحديد وقياس مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي.

أثر عمليات متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي

الخطأ المعياري للتقدير	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R
0.40930	0.018	0.031	0.177

جدول (13) ملخص نموذج الانحدار لأثر متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
Regression	0.396	1	0.396	2.366	0.128
Residual	12.229	73	0.168		
Total	12.626	74			

جدول (14) تحليل التباين لنموذج أثر متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي

المتغير	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة Sig.
الثابت	3.845	0.425		9.046	0.000
متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان	0.152	0.099	0.177	1.538	0.128

جدول (15) معاملات الانحدار لأثر متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي

تشير نتائج الجداول إلى وجود أثر موجب ضعيف لعمليات متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.177$)، وهي قيمة تعكس علاقة ضعيفة بين المتغيرين، كما بلغ معامل التحديد ($R \text{ Square} = 0.031$)، مما يعني أن عمليات متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان تفسر ما نسبته (3.1%) فقط من التغير في كفاءة الأداء المصرفي، وهي نسبة تفسير منخفضة، كما أظهرت نتائج تحليل التباين أن قيمة (F) بلغت (2.366) عند مستوى دلالة (0.128)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار غير دال إحصائياً، كما بلغت قيمة معامل الانحدار ($B = 0.152$)، وقيمة ($t = 1.538$) عند مستوى دلالة (0.128)، وهو ما يعني أن الأثر الموجب لمتابعة ومراقبة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي غير دال إحصائياً، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعمليات متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي.

أثر أساليب الحد من مخاطر الائتمان والتقليل من آثارها على كفاءة الأداء المصرفي

الخطأ المعياري للتقدير	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R
0.39867	0.068	0.081	0.285

جدول (16) ملخص نموذج الانحدار لأثر أساليب الحد من مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
---------	----------------	-----------------	----------------	--------	--------------------

0.013	6.438	1.023	1	1.023	Regression
		0.159	73	11.603	Residual
			74	12.626	Total

جدول (17) تحليل التباين لنموذج أثر أساليب الحد من مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي

المتغير	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة Sig.
الثابت	3.411	0.430		7.940	0.000
أساليب الحد من مخاطر الائتمان	0.249	0.098	0.285	2.537	0.013

جدول (18) معاملات الانحدار لأثر أساليب الحد من مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي

تشير نتائج الجداول إلى وجود أثر موجب ودال إحصائياً لأساليب الحد من مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.285$)، وهي قيمة تدل على علاقة موجبة ضعيفة بين المتغيرين، كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.081$)، مما يعني أن أساليب الحد من مخاطر الائتمان تفسر ما نسبته (8.1%) من التغير في كفاءة الأداء المصرفي، وهي نسبة تفسير محدودة لكنها دالة إحصائياً، كما أظهرت نتائج تحليل التباين أن قيمة (F) بلغت (6.438) عند مستوى دلالة (0.013)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار، كما بلغت قيمة معامل الانحدار ($B = 0.249$)، وقيمة ($t = 2.537$) عند مستوى دلالة (0.013)، وهو ما يشير إلى أن تحسن أساليب الحد من مخاطر الائتمان يسهم في تحسين كفاءة الأداء المصرفي، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة التي تقيد بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لأساليب الحد من مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي.

اختبار ثبات الاداة (كرونباخ ألفا)

عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
28	0.861

جدول (19) معامل كرونباخ ألفا للمحاور الاستبيان

يشير الجدول إلى أن قيمة معامل كرونباخ ألفا للاستبانة ككل بلغت (0.861) لعدد (28) فقرة، وهي قيمة مرتفعة ومقبولة إحصائياً، مما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي

بين فقراتها، وبناءً على ذلك يمكن الاعتماد على الاستبانة في قياس محاور الدراسة وتحليل استجابات أفراد العينة.

الاستنتاج العام

نتائج التحليل الإحصائي للمتوسطات والانحرافات المعيارية

تشير نتائج التحليل الإحصائي للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إلى أن اتجاهات أفراد العينة نحو محاور الدراسة جاءت مرتفعة بوجه عام، وهو ما يعكس إدراكًا واضحًا لأهمية إدارة مخاطر الائتمان داخل بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة، ودورها في دعم كفاءة الأداء المصرفي، فقد أظهرت نتائج محور تحديد وقياس مخاطر الائتمان أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (4.12) و(4.69)، وهي قيم مرتفعة تدل على أن المشاركين يرون أن البنك يطبق إجراءات واضحة في تقييم الجدارة الائتمانية، وتحليل المعلومات المالية، وتصنيف العملاء، وتقدير مستوى المخاطر قبل منح التسهيلات الائتمانية، كما أن ارتفاع هذه المتوسطات يعكس أن عملية المنح الائتماني لا تتم بصورة عشوائية، بل تعتمد على أسس مهنية تساعد في تقليل احتمالات التعثر وتحسين جودة القرار الائتماني.

أما محور متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان فقد تراوحت متوسطاته الحسابية بين (3.97) و(4.51)، وهي أيضًا ضمن مستوى الموافقة المرتفع، مما يشير إلى وجود متابعة مستمرة للتسهيلات الائتمانية بعد منحها، من خلال التقارير الدورية، ورصد مؤشرات التعثر المبكر، وتصنيف القروض وفق مستوى انتظامها أو تعثرها، وسرعة تدخل الإدارة المختصة عند ظهور مؤشرات ضعف في السداد، غير أن بعض العبارات سجلت متوسطات أقل نسبيًا مقارنة ببقية المحاور، وهو ما قد يدل على أن جانب المتابعة والمراقبة قائم داخل البنك، لكنه يحتاج إلى مزيد من التعزيز، خاصة فيما يتعلق بتحديث بيانات العملاء ومراجعة الضمانات بصورة دورية.

وفيما يتعلق بمحور أساليب الحد من مخاطر الائتمان والتقليل من آثارها، فقد جاءت المتوسطات الحسابية بين (4.00) و(4.55)، وهي نتائج مرتفعة تدل على أن البنك يعتمد على مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد في الحد من المخاطر الائتمانية، مثل وضع سقف ائتمانية مناسبة، وتنويع المحفظة الائتمانية، واشتراط ضمانات تتناسب مع حجم التمويل، وإعادة تقييم شروط التمويل عند تغير مستوى المخاطر، وتعكس هذه النتائج أن إدارة المخاطر لا تقتصر على اكتشاف الخطر بعد وقوعه، بل تمتد إلى استخدام أدوات وقائية تهدف إلى تقليل احتمالات التعثر والحد من آثاره على البنك.

أما محور كفاءة الأداء المصرفي فقد سجل متوسطات مرتفعة تراوحت بين (4.29) و(4.67)، وهو ما يشير إلى وجود اتفاق واضح بين أفراد العينة على أن إدارة مخاطر الائتمان تسهم في تحسين جودة القرارات المصرفية، وحماية أصول البنك، وتعزيز الاستقرار المالي، ورفع مستوى الرقابة الداخلية، وتقليل حالات التعثر، وتدل هذه النتيجة على أن إدارة مخاطر الائتمان تعد عنصرًا مؤثرًا في الأداء المصرفي، وليست مجرد وظيفة رقابية مستقلة عن نشاط البنك، بل ترتبط مباشرة بجودة العمل المصرفي وكفاءته واستقراره.

وبالنظر إلى قيم الانحراف المعياري، يتضح أن أغلبها جاء ضمن مستويات مقبولة، مما يدل على وجود قدر مناسب من التقارب في استجابات أفراد العينة، مع وجود بعض التباين النسبي في عدد من العبارات، خاصة تلك المرتبطة بطبيعة النشاط الممول، ومراجعة الضمانات، والإجراءات الاحترازية تجاه العملاء ذوي المخاطر المرتفعة، ويمكن تفسير هذا التباين بأن المشاركين قد يختلفون في درجة احتكاكهم المباشر بهذه الإجراءات بحسب طبيعة وظائفهم وأقسامهم داخل البنك، إلا أن الاتجاه العام للنتائج يظل مؤكدًا لارتفاع مستوى الوعي بأهمية إدارة مخاطر الائتمان وتطبيقاتها داخل البنك محل الدراسة.

تحليل الفرضيات

الفرضية الاولى

أظهرت نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائية بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وكفاءة الأداء المصرفي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.349)، وبلغت قيمة مستوى الدلالة (0.002)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على وجود علاقة إحصائية بين المتغيرين، وتعني هذه النتيجة أن ارتفاع كفاءة إدارة مخاطر الائتمان يرتبط بتحسين كفاءة الأداء المصرفي، وإن كانت قوة العلاقة ضعيفة إلى متوسطة، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية الأولى، وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وكفاءة الأداء المصرفي.

الفرضية الثانية

بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود أثر موجب ودال إحصائية لعمليات تحديد وقياس مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.282$)، وبلغ معامل التحديد ($R \text{ Square} = 0.080$)، مما يعني أن هذا المتغير يفسر ما نسبته (8.0%) من التغير في كفاءة الأداء المصرفي، كما بلغت قيمة ($F = 6.324$) عند مستوى دلالة (0.014)، وهي قيمة دالة إحصائية، وبلغ معامل الانحدار ($B = 0.282$)، مما يشير إلى أن تحسن إجراءات تحديد وقياس مخاطر الائتمان يسهم في تحسين كفاءة الأداء المصرفي، وتؤكد هذه النتيجة أهمية مرحلة ما قبل منح الائتمان، لأنها تمثل الأساس الذي يبنى عليه القرار الائتماني السليم، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية الثانية، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لعمليات تحديد وقياس مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي.

الفرضية الثالثة

أوضحت نتائج الانحدار أن أثر عمليات متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي جاء موجباً لكنه غير دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.177$)، وبلغ معامل التحديد ($R \text{ Square} = 0.031$)، مما يعني أن هذا المتغير يفسر ما نسبته (3.1%) فقط من التغير في كفاءة الأداء المصرفي، وهي نسبة منخفضة، كما بلغت قيمة ($F = 2.366$) عند مستوى دلالة (0.128)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما بلغ معامل الانحدار ($B = 0.152$) عند مستوى دلالة غير معنوي، وتشير هذه النتيجة إلى أن المتابعة والمراقبة قد تكون موجودة داخل البنك، لكنها لم تظهر في النموذج الإحصائي كعامل مؤثر بدرجة كافية على كفاءة الأداء المصرفي، وقد يرجع ذلك إلى أن أثر المتابعة يحتاج إلى تكامل أكبر مع بقية إجراءات إدارة المخاطر، مثل القياس المسبق والحد من المخاطر، وبناءً على ذلك تم قبول الفرضية الصفرية الثالثة التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعمليات متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي.

الفرضية الرابعة

أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود أثر موجب ودال إحصائياً لأساليب الحد من مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.285$)، وبلغ معامل التحديد ($R \text{ Square} = 0.081$)، مما يعني أن أساليب الحد من مخاطر الائتمان تفسر ما نسبته (8.1%) من التغير في كفاءة الأداء المصرفي، كما بلغت قيمة ($F = 6.438$) عند مستوى دلالة (0.013)، وهي أقل من (0.05)، وبلغ معامل الانحدار ($B = 0.249$)، مما يدل على أن تطبيق أساليب الحد من المخاطر يسهم في تحسين الأداء المصرفي، ويعكس ذلك أهمية السياسات الوقائية في تقليل آثار التعثر وحماية

أصول البنك ودعم استقراره، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأساليب الحد من مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المصرفي.

الخلاصة العامة

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي، يمكن القول إن إدارة مخاطر الائتمان تمثل عاملاً مهماً في دعم كفاءة الأداء المصرفي داخل بنك الإمارات دبي الوطني بمدينة جدة، إذ أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق محاور إدارة المخاطر جاء مرتفعاً في معظم الجوانب، كما ثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وكفاءة الأداء المصرفي، إضافة إلى وجود أثر دال لكل من تحديد وقياس المخاطر وأساليب الحد منها، في حين لم يظهر أثر دال إحصائياً لعمليات المتابعة والمراقبة منفردة، وتشير هذه النتيجة إلى أن كفاءة الأداء المصرفي لا تعتمد فقط على متابعة التسهيلات بعد منحها، بل تتأثر بدرجة أكبر بجودة التقييم السابق للمنح، وبقوة السياسات الوقائية المستخدمة في الحد من المخاطر.

الخاتمة

يتضح أن إدارة مخاطر الائتمان تعد من الموضوعات المحورية في العمل المصرفي، نظرًا لارتباطها المباشر بسلامة القرارات الائتمانية وكفاءة الأداء داخل البنوك التجارية، فالنشاط الائتماني يمثل أحد أهم مصادر العائد في البنوك، وفي الوقت نفسه يعد من أكثر الأنشطة تعرضًا للمخاطر، الأمر الذي يجعل إدارته وفق أسس علمية وتنظيمية ضرورة أساسية لضمان استقرار البنك وحماية أصوله والحد من احتمالات التعثر.

وقد تناول البحث إدارة مخاطر الائتمان من خلال عدد من الجوانب الرئيسية، شملت تحديد وقياس المخاطر، ومتابعتها ومراقبتها، وأساليب الحد منها والتقليل من آثارها، إضافة إلى بيان علاقتها بكفاءة الأداء المصرفي. ويؤكد ذلك أن إدارة مخاطر الائتمان لا ينبغي أن ينظر إليها بوصفها إجراءً منفصلاً أو وظيفة رقابية محدودة، بل بوصفها عملية متكاملة تبدأ قبل منح الائتمان، وتستمر أثناء فترة التسهيل، وتمتد إلى مرحلة المعالجة عند ظهور مؤشرات التعثر أو ارتفاع مستوى المخاطر.

كما يبرز هذا الموضوع أهمية وجود سياسات ائتمانية واضحة، ومعايير دقيقة لتقييم العملاء، وآليات فعالة للمتابعة والرقابة، إلى جانب استخدام أدوات وقائية تحد من التركيز الائتماني وتساعد على تقليل الخسائر المحتملة، فكلما كانت إجراءات إدارة مخاطر الائتمان أكثر تنظيمًا وارتباطًا بالواقع العملي، زادت قدرة البنك على تحقيق التوازن بين الربحية والسلامة المصرفية، وتحسنت قدرته على اتخاذ قرارات ائتمانية أكثر كفاءة واستقرارًا.

ومن ثم، فإن تطوير إدارة مخاطر الائتمان داخل البنوك التجارية يمثل مطلبًا مستمرًا لا يرتبط بمرحلة معينة، بل يتطلب تحديثًا دائمًا للسياسات والإجراءات والأنظمة، مع الاهتمام بتأهيل العاملين ورفع مستوى التنسيق بين الإدارات ذات العلاقة، ويعد ذلك من المتطلبات المهمة لتعزيز كفاءة الأداء المصرفي، وتحسين

جودة المحفظة الائتمانية، ودعم قدرة البنك على مواجهة التغيرات الاقتصادية والمالية التي قد تؤثر في قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم.

التوصيات

1. ضرورة تعزيز إجراءات تحديد وقياس مخاطر الائتمان قبل منح التسهيلات، من خلال الاعتماد على معايير دقيقة تشمل الجدارة الائتمانية، والمركز المالي، والتدفقات النقدية، وطبيعة النشاط الممول.
2. تطوير آليات المتابعة والمراقبة بعد منح الائتمان، بما يضمن تحديث بيانات العملاء بصورة منتظمة، ومراجعة الضمانات، ورصد مؤشرات التعثر في وقت مبكر.
3. تفعيل أنظمة الإنذار المبكر داخل البنك، بحيث تساعد على اكتشاف المشكلات الائتمانية قبل تفاقمها، وتمكن الإدارة من التدخل في الوقت المناسب.
4. تعزيز سياسات الحد من مخاطر الائتمان من خلال تنويع المحفظة الائتمانية، وتجنب التركيز في عملاء أو قطاعات محددة، ووضع سقف ائتمانية تتناسب مع مستوى المخاطر.
5. الاهتمام بتدريب العاملين في إدارات الائتمان والمخاطر على أدوات التحليل الائتماني الحديثة، وأساليب تقييم المخاطر، وآليات التعامل مع الحالات الائتمانية ذات المخاطر المرتفعة.
6. ربط إدارة مخاطر الائتمان بمؤشرات الأداء المصرفي، بحيث لا تقتصر على الجانب الرقابي، بل تسهم في تحسين جودة القرار، ورفع كفاءة العمليات، وحماية الاستقرار المالي للبنك.
7. تطوير إجراءات التعامل مع القروض المتعثرة من خلال وضع خطط مبكرة للمعالجة، وإعادة التقييم أو إعادة الجدولة عند الحاجة، بما يساعد على تقليل الخسائر والمحافظة على جودة الأصول.

المراجع والمصادر

1. إبداح، آلاء زياد سعيد. (2020). أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن.
2. بن عياد، نعيمة. (2023). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم. مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، الجزائر.
3. بن سمينه، عزيزة. (2011). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 22.
4. الفواز، تركي مجهم، وعربيات، ياسر أحمد، وداود، حسام الدين علي فارس. (2016). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج 12، ع 2.
5. خوبيزي، مريم. (2018). إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقاً لمعايير الرقابة المصرفية.
6. حفيان، جهاد. (2012). إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية: دراسة استبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012.
7. الكراسنة، إبراهيم. (2013). الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
8. النويران، ثامر علي. (2021). إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية. مجلة إضافات اقتصادية، 5(2).
9. الجابري، خالد محمد أحمد. (2017). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية. مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية، السنة الرابعة، العدد السابع.

1. زميت، زينب. (2018). المخاطر الائتمانية ودور تقنية التنويع وعقود مبادلة التعثر الائتماني في

التخفيف منها. مجلة الأفريسي للدراسات الاقتصادية والمالية، 2(1).

2. ALrfai, A., Hanandeh, R., Alnimer, M., & Alshirah, M. (2022). Empirical examination of credit risk determinant of commercial banks in Jordan.
3. Bhattarai, B. P. (2019). Effect of credit risk management on financial performance of commercial banks in Nepal.
4. Nguyen, [First name not available], & Duong, [First name not available]. (2021). The impact of credit risk on the financial stability of commercial banks in Vietnam.
5. Von Tamakloe, W., Boateng, K., Mensah, J., & Maposa, V. (2023). Impact of risk management on the performance of commercial banks in Ghana: A panel regression approach.

الملاحق

البيانات الديموغرافية

الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

العمر:

☐ أقل من 25 سنة ☐ من 25 إلى أقل من 35 سنة ☐ من 35 إلى أقل من 45 سنة ☐ 45 سنة فأكثر

المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

سنوات الخبرة:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى أقل من 15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر

التكرارات

يتم تقييم الجدارة الانتمائية للعملاء وفق أسس مهنية واضحة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
	محايد	6	8.0	8.0	9.3
	أوافق	7	9.3	9.3	18.7
	أوافق بشدة	61	81.3	81.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

تتوافر معلومات كافية عن العميل قبل اتخاذ القرار الائتماني

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	1	1.3	1.3	1.3
	محايد	12	16.0	16.0	17.3
	أوافق	7	9.3	9.3	26.7
	أوافق بشدة	55	73.3	73.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

يتم تحليل القوائم المالية للعميل قبل منح الائتمان

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	3	4.0	4.0	4.0
	محايد	8	10.7	10.7	14.7
	أوافق	7	9.3	9.3	24.0
	أوافق بشدة	57	76.0	76.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

يعتمد البنك على مؤشرات محددة لقياس احتمالات التعثر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
	لا أوافق	5	6.7	6.7	8.0
	محايد	15	20.0	20.0	28.0
	أوافق	6	8.0	8.0	36.0
	أوافق بشدة	48	64.0	64.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

يتم تصنيف العملاء وفق درجات للمخاطر الائتمانية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
	لا أوافق	3	4.0	4.0	5.3
	محايد	10	13.3	13.3	18.7
	أوافق	5	6.7	6.7	25.3
	أوافق بشدة	56	74.7	74.7	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

تؤخذ طبيعة النشاط الممول في الحسبان عند قياس مخاطر الائتمان

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	3	4.0	4.0	4.0
	لا أوافق	5	6.7	6.7	10.7
	محايد	15	20.0	20.0	30.7
	أوافق	9	12.0	12.0	42.7
	أوافق بشدة	43	57.3	57.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

يتم تقدير قيمة الضمانات بصورة دقيقة قبل الموافقة على التمويل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
	لا أوافق	4	5.3	5.3	6.7
	محايد	17	22.7	22.7	29.3
	أوافق	8	10.7	10.7	40.0
	أوافق بشدة	45	60.0	60.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

يقوم البنك بمتابعة التسهيلات الائتمانية بصورة دورية بعد المنح

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
	لا أوافق	3	4.0	4.0	5.3
	محايد	9	12.0	12.0	17.3
	أوافق	8	10.7	10.7	28.0
	أوافق بشدة	54	72.0	72.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

يتم تحديث بيانات العملاء الانتمائية بشكل منتظم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	2	2.7	2.7	2.7
	لا أوافق	6	8.0	8.0	10.7
	محايد	21	28.0	28.0	38.7
	أوافق	4	5.3	5.3	44.0
	أوافق بشدة	42	56.0	56.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

توجد آليات واضحة لرصد مؤشرات التعثر المبكر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
	لا أوافق	5	6.7	6.7	8.0
	محايد	14	18.7	18.7	26.7
	أوافق	10	13.3	13.3	40.0
	أوافق بشدة	45	60.0	60.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

تتم مراجعة الضمانات والتأكد من استمرار كفايتها بشكل دوري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	3	4.0	4.0	4.0
	لا أوافق	8	10.7	10.7	14.7
	محايد	18	24.0	24.0	38.7
	أوافق	5	6.7	6.7	45.3
	أوافق بشدة	41	54.7	54.7	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

تتوافر تقارير دورية تساعد في مراقبة مخاطر الانتماء

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	2	2.7	2.7	2.7
	محايد	10	13.3	13.3	16.0
	أوافق	11	14.7	14.7	30.7
	أوافق بشدة	52	69.3	69.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

يتم تصنيف القروض وفق مستوى انتظامها أو تعثرها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
	لا أوافق	8	10.7	10.7	12.0
	محايد	11	14.7	14.7	26.7
	أوافق	5	6.7	6.7	33.3
	أوافق بشدة	50	66.7	66.7	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

تتدخل الإدارة المختصة بسرعة عند ظهور مؤشرات ضعف السداد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	5	6.7	6.7	6.7
	محايد	9	12.0	12.0	18.7
	أوافق	9	12.0	12.0	30.7
	أوافق بشدة	52	69.3	69.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

يطبق البنك سياسات واضحة للحد من مخاطر الائتمان

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	3	4.0	4.0	4.0
	محايد	9	12.0	12.0	16.0
	أوافق	7	9.3	9.3	25.3
	أوافق بشدة	56	74.7	74.7	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

يحرص البنك على تنويع المحفظة الائتمانية لتقليل التركيز

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	3	4.0	4.0	4.0
	محايد	15	20.0	20.0	24.0
	أوافق	7	9.3	9.3	33.3
	أوافق بشدة	50	66.7	66.7	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

يحدد البنك سقفًا انتمائية مناسبة للعملاء والقطاعات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
	لا أوافق	4	5.3	5.3	6.7
	محايد	6	8.0	8.0	14.7
	أوافق	7	9.3	9.3	24.0
	أوافق بشدة	57	76.0	76.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

يشترط البنك ضمانات مناسبة تتوافق مع حجم التمويل الممنوح

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	5	6.7	6.7	6.7
	محايد	12	16.0	16.0	22.7
	أوافق	4	5.3	5.3	28.0
	أوافق بشدة	54	72.0	72.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

يستخدم البنك إجراءات احترازية عند منح التمويل للعملاء ذوي المخاطر المرتفعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
	لا أوافق	9	12.0	12.0	13.3
	محايد	19	25.3	25.3	38.7
	أوافق	6	8.0	8.0	46.7
	أوافق بشدة	40	53.3	53.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

يعيد البنك تقييم شروط التمويل عند تغير مستوى المخاطر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	6	8.0	8.0	8.0
	محايد	11	14.7	14.7	22.7
	أوافق	8	10.7	10.7	33.3
	أوافق بشدة	50	66.7	66.7	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

تسهم المخصصات الائتمانية في الحد من آثار التعثر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	7	9.3	9.3	9.3
	محايد	18	24.0	24.0	33.3
	أوافق	5	6.7	6.7	40.0
	أوافق بشدة	45	60.0	60.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

تسهم إدارة مخاطر الائتمان في تحسين جودة القرارات المصرفية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
	لا أوافق	2	2.7	2.7	4.0
	محايد	9	12.0	12.0	16.0
	أوافق	5	6.7	6.7	22.7
	أوافق بشدة	58	77.3	77.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

تساعد إدارة مخاطر الائتمان في رفع كفاءة الأداء داخل البنك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	2	2.7	2.7	2.7
	محايد	16	21.3	21.3	24.0
	أوافق	5	6.7	6.7	30.7
	أوافق بشدة	52	69.3	69.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

تؤدي فعالية إدارة مخاطر الائتمان إلى تقليل حالات التعثر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	6	8.0	8.0	8.0
	محايد	11	14.7	14.7	22.7
	أوافق	7	9.3	9.3	32.0
	أوافق بشدة	51	68.0	68.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

تسهم إدارة مخاطر الائتمان في حماية أصول البنك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	1	1.3	1.3	1.3
	محايد	14	18.7	18.7	20.0
	أوافق	5	6.7	6.7	26.7
	أوافق بشدة	55	73.3	73.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

تساعد إدارة مخاطر الائتمان في تحسين سرعة ودقة العمل المصرفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
	لا أوافق	5	6.7	6.7	8.0
	محايد	13	17.3	17.3	25.3
	أوافق	8	10.7	10.7	36.0
	أوافق بشدة	48	64.0	64.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

تسهم إدارة مخاطر الائتمان في تعزيز الاستقرار المالي للبنك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق	2	2.7	2.7	2.7
	محايد	7	9.3	9.3	12.0
	أوافق	5	6.7	6.7	18.7
	أوافق بشدة	61	81.3	81.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

تؤدي كفاءة إدارة مخاطر الائتمان إلى تحسين مستوى الرقابة الداخلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق بشدة	1	1.3	1.3	1.3
	لا أوافق	1	1.3	1.3	2.7
	محايد	8	10.7	10.7	13.3
	أوافق	5	6.7	6.7	20.0
	أوافق بشدة	60	80.0	80.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

Credit Risk Management in Commercial Banks: An Applied Study on Emirates NBD Bank in Saudi Arabia

Prepared by:

Raed Youssef Al-Ghamdi

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdulhamid

Dr. Faiz Jarad

Academic Year:

2026